

د. نصر فريد واصل

مفتي الديار المصرية



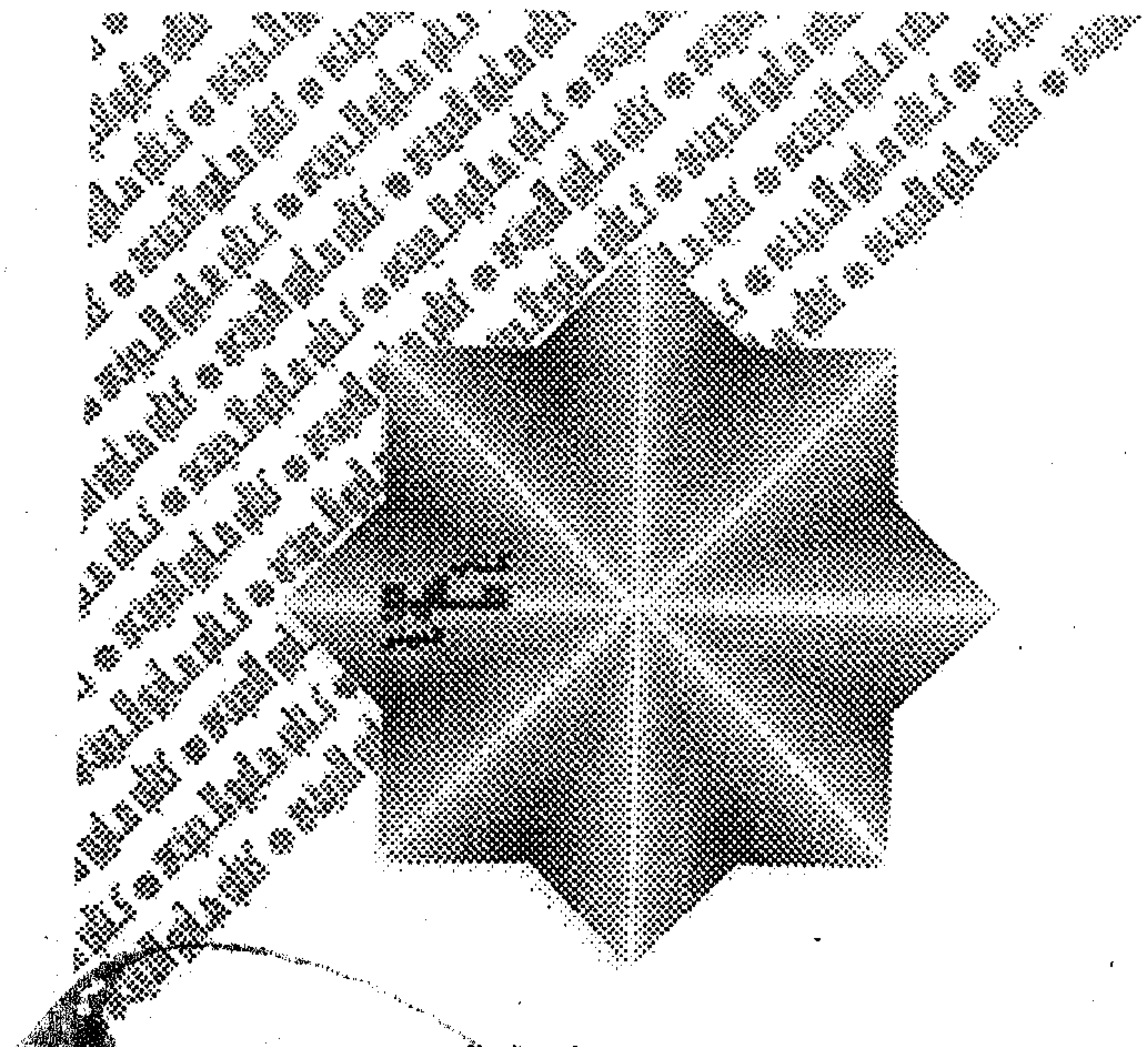
297

إعداد: الفتى الخشاب

اهداءات ٢٠٠٢

أ/حسين كامل السيد بك فهمي

الاسكندرية



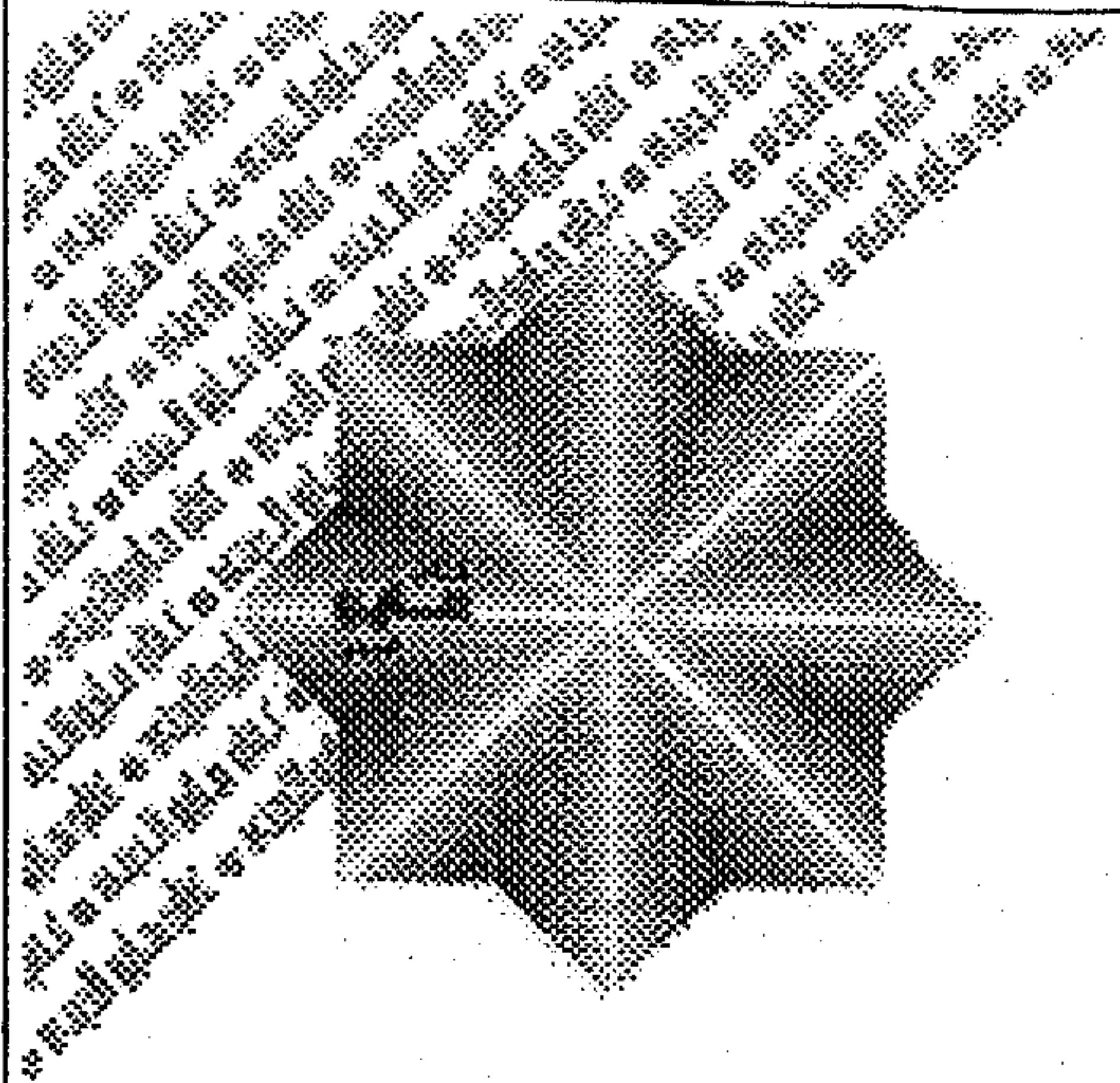
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

رئيس مجلس الإدارة :

إبراهيم سعده

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

التسجيل : ٧٧٩٥٩



المدير العام:

علوى عامر

كتاب مايو الدينى

يصدر أول كل شهر عربى
عن دار مايو الوطنية
للنشر

■ دار مايو الوطنية للنشر ■

١٦ شارع المنتزة - الزمالك - القاهرة
ت : ٣٤٠٩٩٠٠ / ٣٤٠٩٩٠٧ / ٣٤٠٩٩٠٩
ص . ب : ١٢٥ الجيزة Fax : 3409046

د. فاضل شريف
مفتي الديار المصرية



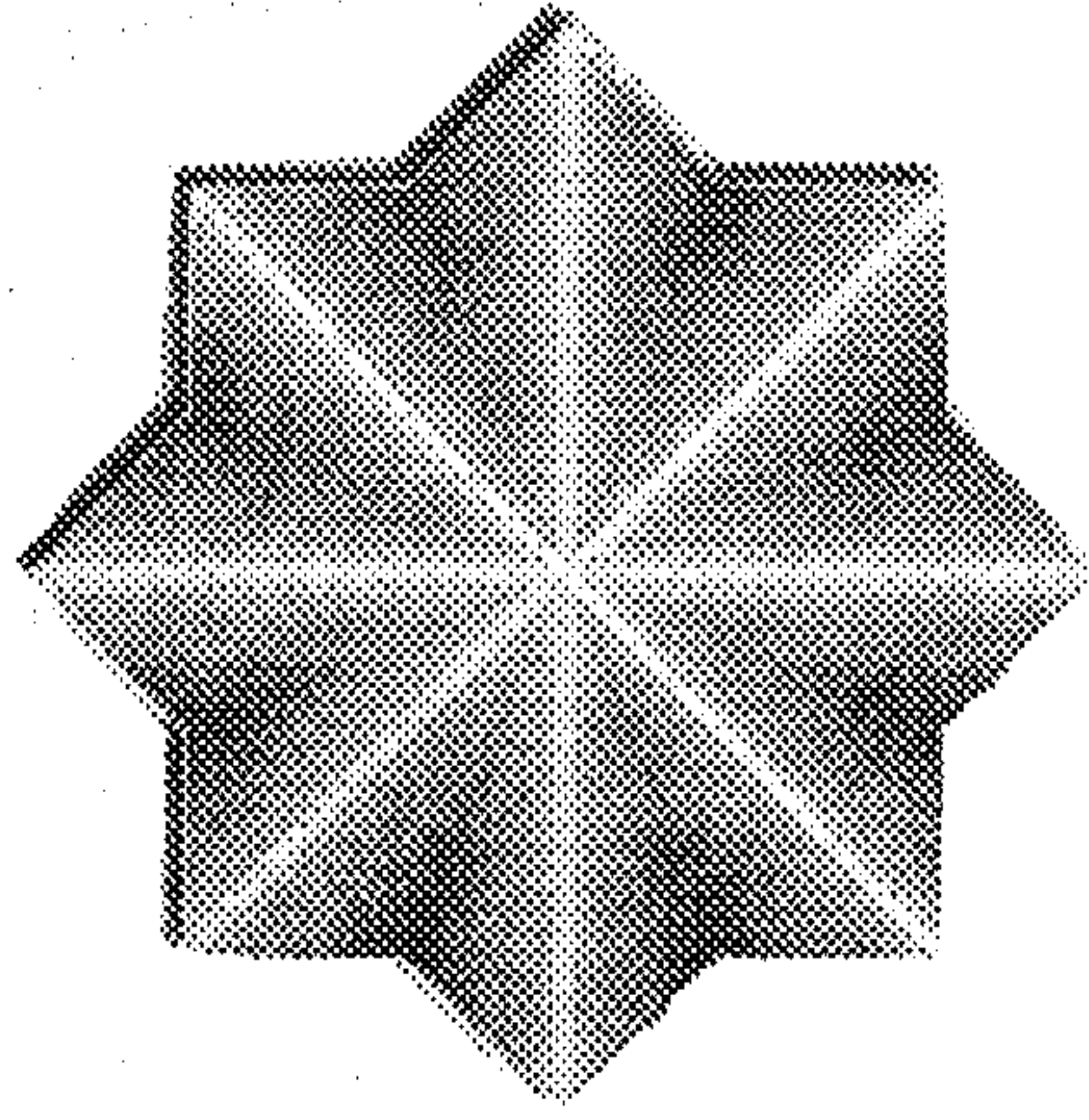
فتاوى المرأة

٩٩ أسئلة وجواباً

إعداد: الأستاذ المساعد

الغلاف والاخراج الفنى :

مجىدى حجازى



■ كتاب مايو الدينى ■

■ فتاوى المرأة ٩٩ سؤالاً وجواباً ■



المرأة .. قبل الإسلام وبعده

لقد كرم الإسلام المرأة تكريماً عظيماً ، ورفع مكانتها إلى عنان السماء ، بعد أن كانت قبل الإسلام في نظر الشرائع الوضعية والأمم السابقة سلعة مثل غيرها من السلع التجارية تباع وتشترى، بل كانت عند البعض في منزلة أدنى

من ذلك حيث كانوا يعدونها رجسا من عمل
الشيطان .

وقديما كانت اليونان أكبر الأمم حضارة
ومدنية ، فقد كانت أثينا فى ذلك الوقت مدينة
الحكمة والفلسفة والطب والعلم فى العالم ،
ومع ذلك كانت نظرتهم إلى المرأة كمنظرتهم إلى
سائر الحيوانات خاصة فى عهد الأثينيين
القدماء .

أما الفرس قبل الإسلام فقد كانوا
ينظرون إليها فى تعال ويعاملونها بإذلال
واحتقار، وقد استمرت المرأة مهضومة الحق
مهيضة الجناح مجهولة القدر ، مظلومة فى
المعاملة ، حتى أنقذها الإسلام وأعطاهما كل
حقوقها كاملة كالرجل سواء بسواء .. وكانت
المرأة عند بعض اليهود فى منزلة الخادم ..
وكان يسمح للآب أن يبيع ابنته وهى صغيرة
ويقبض ثمنها ، وكانت المرأة اليهودية لا ترث
شيئا من أبيها إلا إذا لم يوجد أحد من الأبناء .



وكانت المرأة فى الجاهلية عند بعض
العرب عارا يخشونه ، ولذلك كانوا يئدونها فى
التراب وهى طفلة صغيرة خوفا من هذا

العار، ولذلك كان إذا بشر أحدهم بميلاد أنثى احتواه كربٍ عظيم ، وليس أدل على ذلك من وصف القرآن الكريم لهذا الأمر بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مَسْوُودًا وَهُوَ كَظِيمٌ ، يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾

(النمل ٥٨)

وكانت المرأة عند بعض العرب في الجاهلية تعد جزءاً من ثروة أبيها أو زوجها وكان ابن الرجل يرث أرملة أبيه بعد وفاته .. وكان العرب قبل الإسلام يرثون النساء كرها ، وكان الرجل يلقي ثوبه على زوجة أبيه ثم يقول: ورثتها كما ورثت مال أبي ، فإذا أراد أن يتزوجها تزوجها بدون مهر أو زوجها لغيره وتسلم مهرها منه أو حرم عليها أن تتزوج كي يرثها بعد موتها .

وكانت المرأة الهندية قديماً لا حق لها في الحياة بعد موت زوجها ، فإذا توفي الزوج جيء بها لتحرق على جثته وهي حية .



وكانت المرأة قبل الإسلام تعد متاعاً من

الأمّعة يتصرف فيها الأب وهي صغيرة بالموت أو بالبيع ، كما كان للزوج أن يتصرف فيها كما يشاء ، فيتنازل الزوج عن زوجته لغيره متى أراد بمقابل أو بغير مقابل سواء قبلت أم لم تقبل .

وفي سنة ٥٨٦ م عقد اجتماع في فرنسا لبحث : « هل المرأة تعد إنسانا أو غير إنسان؟ » وبعد نقاش طويل وعنيف قرر المجتمعون أنها إنسان ، ولكنها خلقت لشيء واحد هو أن تخدم الرجل ! وبهذا القرار جعلوها بمنزلة خادم فقط .

وفي القانون الروماني : « المرأة ليست أهلا للتصرف مدة حياتها كالطفل ، ويجب أن يوكل أمرها لرب الأسرة » فهي في نظر هذا القانون تعامل معاملة القاصر طوال حياتها .

وفي القانون الفرنسي : « المرأة ليست أهلا للتعاقد بدون رضا زوجها وإجازته » أي موافقته .. ومن ثم فهي ليست أهلا للتعاقد بدون رضا زوجها وإجازته ، كما أنها ليست أهلا للتصرف بنفسها كالرجل لأن ذمتها المالية تدخل في ذمته كما تقول قوانينهم الوضعية !



ولقد جاء الإسلام والمرأة على هذه الحال المتردية والمهينة البالغة السوء فرفع مكانتها إلى مكانة الرجال سواء بسواء وجعل النساء شقائق الرجال ، حيث قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاس اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

(النساء - ١)

وقال تعالى : ﴿ ذَرِيَّةَ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ . (آل عمران ٣٤)

وقد كرم الإسلام بنى آدم ولم يفرق بين الذكر والأنثى فقال سبحانه : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء ٧٠) .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجِينَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ . (النجم ٤٥)

وقد كرم الله المرأة وجعلها مع الرجل كالروح مع الجسد. قال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾

(الروم - ٢١)



وهكذا بعد أن أصاب المرأة ما أصابها من الظلم والبغى والاستعباد ، جاء الإسلام فأنصفها الإنصاف كله وأزال عنها ما لحقها من ظلم وحررها من العبودية ، وعاملها معاملة إنسانية ورفع مكانتها وأعلى منزلتها وأعطاهم حقوقها كاملة لا نقص فيها ، ودافع عن حياتها وحريرتها وكرامتها وعملت في الإسلام بالعدل والقسطاس المستقيم كما يعامل الإنسان الحر الكريم في أرقى العصور مدنية وحضارة .

فالإسلام أنقذ المرأة من كل المظالم وعاملها معاملة كلها إنصاف واحترام وإجلال ، ولم تعط المرأة حقوقها .. بنتا أو زوجة أو أما أو أختا إلا في الإسلام .. لقد أعطيت الحق في الحياة والحق في الميراث والحق في التملك والحق في التعليم منذ أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان ، في الوقت الذى لم يعترف الغرب فيه بحقوق المرأة إلا في القرن التاسع عشر من الميلاد وذلك بعد جهاد مرير وطويل .

إن المرأة في الإسلام مستخلفة في الأرض لعبادة الله وحده وعمارة هذا الكون كالرجل سواء بسواء لقوله تعالى : ﴿ إِنى جاعل فى

الأرض خليفة ﴿ والمراد به الإنسان آدم وحواء وذريتهما من بعدهما ، وهم جميعا عند الله سواء فى هذا الاستخلاف وفى حمل أمانة المسئولية والتكاليف الشرعية فى الدين والدنيا على حد سواء ، وكل ميسر لما خلق له .



وللمرأة فى نظر التشريع الإسلامى نصيب فى كل ميادين الحياة من الناحية الاجتماعية والسياسية والمدنية والعلاقات الشخصية والعلاقات الدولية وغيرها .

ولهذا كان فقه النساء فى الإسلام له أهمية كبيرة عند فقهاء المسلمين والعلماء ، وكان له حظ وافى من الدراسة والبحث ، ولكن ضمن فقه التشريع الإسلامى العام ، لأن الإسلام لا يفرق بين الرجال والنساء فى التشريع أو الأحكام ، وكان ذلك هو غالب الحال فى البحث والدراسة من قديم الزمان .

وهذا الكتاب يتعلق بفقه النساء ، ويتضمن إجابات على أسئلة واستفسارات كلها تدور حول قضايا وأمور تتعلق بالنساء وما يتصل بهن بالنسبة للحقوق والواجبات العامة والخارجية والمحلية والدولية فى الإسلام .

وقد جاءت هذه الدراسة بصورة ميسرة على هيئة سؤال وجواب ليعم النفع به العامة والخاصة.

وهى تمثل فقه الإسلام بالنسبة للمرأة فى عمومه وهى لا تعتبر بالنسبة لما ورد فيها فتوى ملزمة بل هى فقه شرعى صحيح قام على أصوله الشرعية الصحيحة من مجموع نصوص الشريعة الإسلامية الغراء ومن أدلتها الصحيحة المعول عليها عند علماء التشريع الإسلامى.

وندعو الله أن ينفع بها العامة والخاصة .

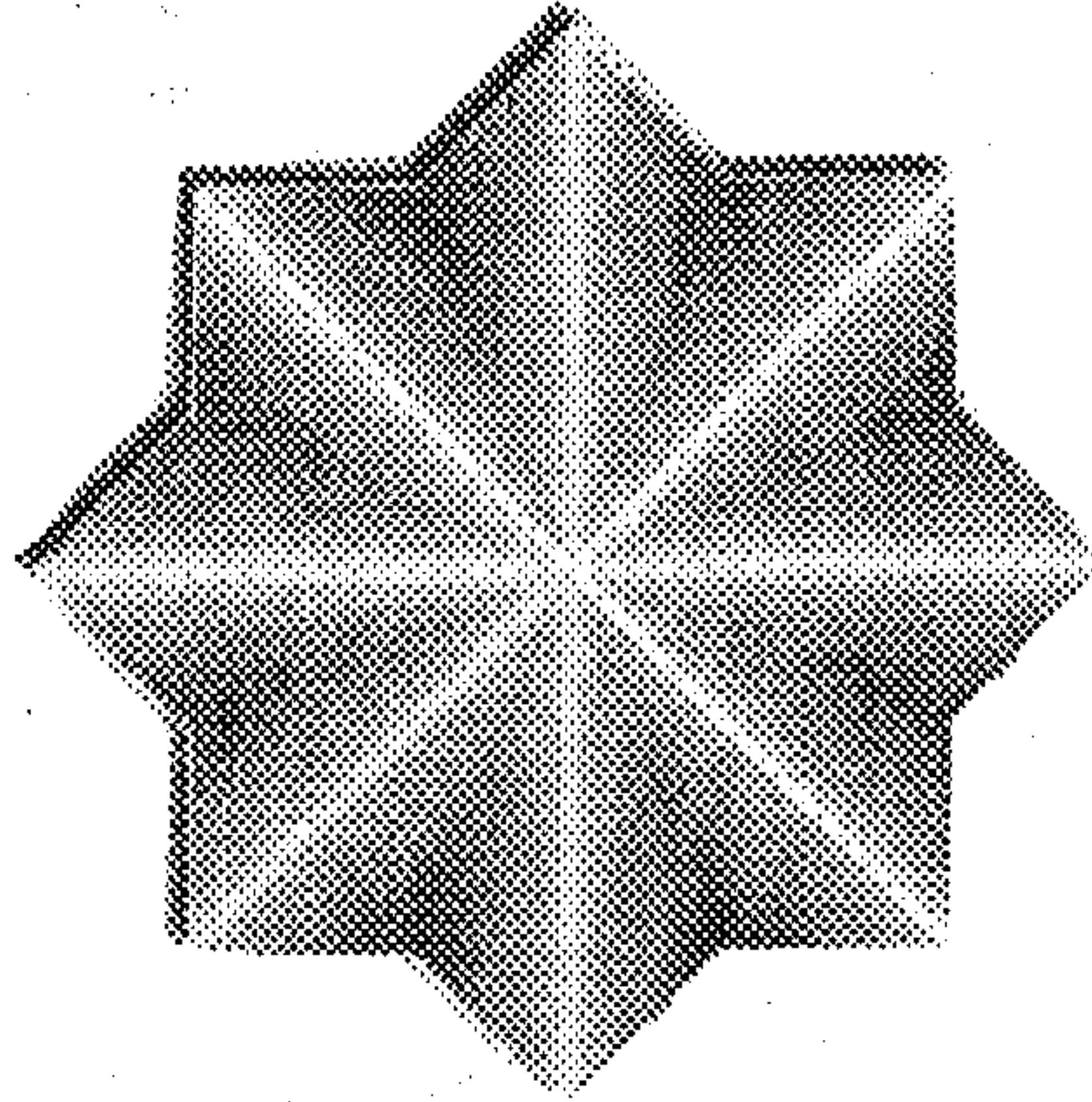
وأن يحقق منها الخير للإسلام والمسلمين والوطن والمواطنين .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. نصر فريد محمد واصل

مفتى الديار المصرية



■ كتاب مايسو الدينى ■

■ فتاوى المرأة ٩٩ سؤالاً وجواباً ■

المساهمات

مكانها المفضل بين البيت والمجتمع

● السؤال الأول ●

● ما زالت قضية عمل المرأة محل أخذ ورد، فما حكم الدين فى عمل المرأة؟ وهل هناك أعمال معينة لا يجب عليها أن تقوم بها؟

— المرأة والرجل كلاهما يكمل الآخر ، وقد
 زود الله كلا منهما بطاقات واستعدادات
 تتناسب مع المهمة التى يقوم بها ليحقق
 الخلافة فى الأرض ، ومع الدور الذى يحسن
 أداءه فى الحياة، وقد جعل الله لكل منهما ميدانا
 يمكن أن يؤدى فيه رسالته بيسر وفاعلية .
 وميدان المرأة هو البيت ورعايته رعاية تامة
 والإشراف على مصالح زوجها والقيام على
 الجيل الناشئ ورعايته . وميدان الرجل هو
 الكون الواسع للسعى فيه على رزقه ورزق من
 يعول من زوجة وأولاد. وأجمع العقلاء على
 أن المكان المفضل للمرأة هو المنزل، وجاءت
 الأدیان كلها مؤكدة لهذه الحقيقة وموصية
 بالحفاظ عليها . وقد رغب الإسلام المرأة
 وحثها على الاستقرار فى بيتها فقال تعالى :
﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ والأولى بالمرأة أن
 تعشق البيت وتهب له كل حياتها وحبها،
 وأحسن ما قيل عن وضع المرأة بين البيت
 والمجتمع هو أنه لا ينبغى خروجها إلا عند
 حاجتها إلى العمل أو حاجة العمل إليها . وما
 تخرج له المرأة قد يكون واجبا كخروجها
 لتحصيل قوتها وقوت من تعول إذا لم يكن لها
 عائل، أو كان لكنه عاجز عن العمل أو معسر
 لا يكفى دخله تغطية مطالب الأسرة .. فإذا لم

تستطع المرأة تحصيل هذه المطالب إلا بخروجها للعمل كان لها ذلك، بل يجب عليها، وذلك حفاظا للنفس وإبقاء على الحياة الكريمة العفيفة وصيانة لها عن اللجوء إلى طرق غير مشروعة .

وقد يكون خروج المرأة مندوبا كخروجها لطلب العلم الزائد على القدر الضرورى، وكذلك الخروج لمساعدة زوجها فى كسب عيشه .

وقد يكون خروجها مباحا كخروجها للعمل وهى غير محتاجة إلى هذا العمل، وليس هو (أى العمل) محتاجا إليها أو متوقفا عليها، وفى مثل هذه الحالة يكون استقرارها فى بيتها أفضل صيانة لها عن المكروه وخاصة إذا فسد الزمان .

تعمل سكرتيرة .. للضرورة

● السؤال الثانى ●

● ما حكم الدين فى عمل المرأة سكرتيرة خاصة عند رجل، وما يستلزمه ذلك من وجوب مستمر معه والسفر معه فى بعض الأحيان؟ وهل يعد هذا التواجد خلوة شرعية؟

— يقول الله تعالى فى كتابه الكريم :
﴿ وقرن فى بيوتكن ﴾ وهذا الأمر الإلهى
يشمل النساء جميعا فإن الحكم عام وشامل ..
فاستقرار الزوجة فى بيتها وتعلق قلبها به له
آثار طيبة تعود عليها وعلى أولادها وعلى
المجتمع عامة .

وليس يعنى الأمر بالاستقرار أن الإسلام
يحرم على المرأة الخروج من بيتها وممارسة
أى عمل مشروع يعينها على مطالب الحياة
خاصة إذا كانت هناك ضرورة تقتضى العمل
منها ، فعملها فى هذه الحالة يعد استثناء من
القاعدة الأصلية وهى الاستقرار فى المنزل ، ولا
يفهم من هذا الاستثناء أنه يجوز للمرأة أن
تعمل سكرتيرة خاصة لرجل أجنبى عنها
والسفر معه فى بعض الأحيان ، لأن هذا محرم
شرعا بنص حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم الذى يقول فيه : « ما اجتمع رجل
وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما » ولا مانع
منه إذا لم تجد عملا غيره بشرط ألا تكون مع
صاحب العمل فى مكان خاص بل فى مكان
مفتوح لا حرج فى دخوله فى أى وقت لأى
إنسان ، هذا إذا كان هناك ضرورة لذلك

والضرورة تقدر بقدرها .

وتحقق الخلوة الشرعية : إذا اجتمع رجل وامرأة فى مكان واحد وحدهما دون ثالث وكانا آمنين فيه من أن يطلع أحد عليهما بغير إذنهما.. أو كان باب المكان مغلقا عليهما أو أرخى عليه وعلى نوافذه الستائر.. فهذه خلوة شرعية لا تجوز إلا مع من تحل له، فإن كان معهما ثالث سواء كان بصيرا أم أعمى أو كان نائما أو يقظا وسواء كان بالغا أم صبيا يعقل لم تكن هذه خلوة .

وبناء على ذلك .. إذا كان هذا الرجل وهذه المرأة فى مكان واحد ولا ثالث معهما ومغلق عليهما الأبواب والنوافذ ومرخاة الستائر وحديثهما مع بعضهما خارج عن نطاق الإسلام ويدعو إلى الغريزة والشهوة وتوافرت فيه بقية شروط الخلوة الشرعية .. فيعد هذا خلوة شرعية ، ويعتبر هذا اختلاطا منهيًا عنه أيضا لحديث مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان » .

سائقة تاكسى .. لا مانع

● السؤال الثالث ●

● هل تعمل المرأة سائقة تاكسى ؟

— من القواعد المقررة شرعا (أن الضرورات تبيح المحظورات) وعند الضرورة يتناول الإنسان الخمر والخنزير بقدر دفع الحاجة لقوله تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾ والضرورات تقدر بقدرها .

وفي واقعة السؤال فإنه مادام هناك ضرورة تحتم على المرأة أن تعمل سائقة تاكسى كى تطعم أطفالها وتحافظ على حياتهم فإنه لا مانع شرعا من هذا العمل شريطة أن تكون ملتزمة بأداب الإسلام وتعاليمه من حيث اللبس ومحادثتها لغيرها أثناء عملها ومحافظتها على نفسها ، وألا يكون في عملها هذا مدعاة للفسق والفجور ، وأن يكون في المدن العامرة بالسكان، وألا يكون في الليل أو في الظلام، ولا يجوز في أى وقت أو حال يتحقق فيها الخلوة غير المشروعة التى يحرمها الإسلام والضرورة - كما قلنا - تقدر بقدرها .

المرأة .. قاضيا

● السؤال الرابع ●

● ما هي الحالات التي يجوز للمرأة أن تتولى القضاء فيها؟ وهل حقا أنه يجوز لها تولى القضاء فقط في الأمور التي تصح فيها شهادتها؟ وما هي الأمور التي لا تصح فيها شهادة المرأة؟

— اختلفت الآراء بين الفقهاء في جواز تولى المرأة للقضاء، فهناك من يقول بأن القضاء فرع للولاية العامة يعنى الإمامة العظمى، وهذه أجمع الفقهاء بعدم جواز تولى المرأة لها وبالتالي لا يجوز توليها للقضاء.. وهذا مذهب جمهور الفقهاء.

ورأى آخر يقول: إن القضاء فرع للشهادة يعنى أن كل من تصح شهادته في قضية يصح أن يكون قاضيا فيها إذا ما توافرت فيه شروط القضاء، وهذا يعنى أنه يجوز للمرأة أن تتولى القضاء في كل ما تصح فيه شهادتها، وهي الأمور المدنية أى جرائم القتل. وهذا مذهب الإمام أبى حنيفة.

وهناك رأى ثالث يقول: إن القضاء فرع

للافتاء وهذا يعنى أن كل من يصح أن يكون مفتيا يصح أن يكون قاضيا ، وهناك إجماع بجواز أن تكون المرأة مفتيا ، إذن يصح أن تكون قاضيا .. ونقل هذا عن ابن جرير الطبرى . وهذه مسائل فقهية عمومية الاختلاف فيها وارد ، وهناك عوامل لترجيح رأى على آخر منها الظروف الاجتماعية . والأدلة عليها تفرض فى وقتنا الحالى أن يكون للمرأة الحق فى تولى كل الوظائف ومنها القضاء .

ما يناسب طبيعتها

● السؤال الخامس ●

● هل تتولى المرأة قيادة عسكرية وما حكم الدين فى عملها بالجيش ؟

— لا يجوز للمرأة أن تتولى قيادات عسكرية ، لأن المرأة ذات طبيعة رقيقة وهى حساسة وعطوفة وحنونة وتتأثر بسرعة ، لأن القيادات العسكرية لابد فيها من القوة والشجاعة والجرأة والحزم والشدة وربما القسوة والصبر ، وهذا غير متوافر فى المرأة وغير ممكن عمليا وأن وظيفة الجيش الجهاد

ضد الأعداء وقال الله تعالى فى كتابه العزيز:
﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ (من الآية - ٦٠ سورة الأنفال)
 وقال الله تعالى : **﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالَ وَهُوَ كَرِهَ لَكُمْ ﴾** (من الآية ٢١٦ - سورة البقرة)
 أما بالنسبة لعملها فى الجيش فأباح الإسلام
 توظيف المرأة، ولها أن تختار من الوظائف ما
 يناسب طبيعتها .. ومن الوظائف التى تناسب
 طبيعتها فى الجيش الخدمات الطبية مثل
 التمريض وتضميد الجراح والمعاملات المالية
 وبعض أعمال الشئون الإدارية. فقد روى عن
 أنس رضى الله عنه قال : كان النبى صلى الله
 عليه وسلم : « يغزو بأمر سليم ونسوة من
 الأنصار معه فيسقين الماء ويداوين الجرحى »
 رواه مسلم وأبو داود والترمذى .

وتحمل السلاح

● السؤال السادس ●

● هل يجيز الشرع للمرأة أن تحمل
 السلاح ومتى يكون ذلك ؟

— لا يجوز للمرأة أن تحمل السلاح
 وتذهب به إلى ميدان المعركة لأن حمل السلاح

يحتاج إلى قوة وشجاعة وجرأة . وأن المرأة ذات طبيعة رقيقة وحساسة وحنونة إلا إذا اضطرت لحمله وكان ذلك دفاعا عن نفسها وعرضها وشرفها أو تطوعا منها فلا مانع من حمله أثناء الاضطرار لأن الضرورات تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها .

عند الضرورة

● السؤال السابع ●

● هل يمنع الشرع أن تتولى المرأة مناصب قيادية وأى نوع من هذه المناصب ولماذا ؟

— لاشك أن المرأة لها طبيعتها الخاصة بها والتي تختلف تماما عن طبيعة الرجل لأنها يعترها القصور في فترات معينة وأزمان متعاقبة تكون فيها غير كاملة المزاج ومختلة التوازن .. كالحيض والحمل والنفاس ..

لهذا منع الإسلام المرأة أن تتولى المناصب القيادية التي لا تتناسب مع طبيعتها والتي تحتاج إلى العقل الناضج الذى لا يتأثر بالعواطف بأى حال فى كل الأحوال والأزمان وقوة التحمل وسرعة اتخاذ القرار، ولذلك لما

أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ففي هذا الحديث دلالة على أن المرأة ليست من أهل الولايات العامة ولا يحل توليتها المناصب القيادية ذات الطبيعة الخاصة التي لا تناسب تكوينها ، ولو كان هذا الأمر مباحا لكان أولى بذلك أمهات المؤمنين رضوان الله عليهن أجمعين .. وهذا في حالة العزيمة ، أما الرخصة فهي جائزة والرخصة عند الضرورة تقدر بقدرها .

ما هو الاختلاط الممنوع ؟

● السؤال الثامن ●

● ما حكم الدين في اختلاط المرأة بالرجل في العمل أو في المدرسة أو في الجامعة، ومتى يكون الاختلاط حلالا ومتى يكون حراما ؟

— عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع » فهذا يدل على

أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، ويجب على هذه الفتاة التي تذهب إلى العمل المباح، وعلى التي تذهب إلى المدرسة أو الجامعة أن تكون ملتزمة بأداب الإسلام وبغض النظر وملتزمة بما أمر الله به واجتناب ما نهى الله عنه، وأن يكون العمل لائقاً بحالها، وألا يكون العمل فيه شبهة، وأن تكون ملتزمة في ملابسها وأقوالها وأفعالها بما أمر الله به.

وبناء عليه يجوز الاختلاط إذا كان لطلب علم أو تدارس علوم الدين والقرآن، وما ينفع الناس بشرط الالتزام بأداب الإسلام وبشرط الوقار والحشمة وألا يكون هذا الاختلاط يدعو إلى الغريزة والشهوة ولا يكون خارجاً عن نطاق الإسلام.

أما الاختلاط المنهى عنه شرعاً فهو إذا اختلط رجل بامرأة ولا ثالث معهما فهذا منهى عنه شرعاً، لأن الإسلام قد حرم خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية تحصيناً لها من وساوس الشيطان والسوء وهو اجس الشر.. وفي هذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بالمرأة وليس معها ذو محرم فإن ثالثهما الشيطان» رواه أحمد.. وفي حديث آخر مروى عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخلون رجل
بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان » .

تواجد آخرين ينفي الخلوة

● السؤال التاسع ●

● وهل يعد ركوب المرأة مع رجل
أجنبي عنها يعتبر خلوة شرعية ؟

— ركوب المرأة مع رجل أجنبي عنها إما
أن تكون في مواصلات عامة، وإما أن تكون في
سيارة خاصة . فإن ركوبهما في مواصلات
عامة لا يعد ذلك خلوة شرعية وذلك لوجود
أفراد كثيرين كالسائق والمحصل وبقية الركاب
لكن بشرط ألا يلامس جسده جسدها، فإن
التصق جسدها بجسده يكونان آثمين
ومرتكبين ذنبا ، أما إذا كانا في سيارة خاصة
وليس معهما ثالث ومغلق عليهما الأبواب
والنوافذ ومرخاة الستائر على نوافذ السيارة ،
وكان حديثهما يدعو إلى الغريزة والشهوة، ولم
يكن معها محرم ، وتوافرت فيه بقية شروط
الخلوة . فإن ذلك يعد خلوة شرعية لما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخلون
رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان » .

الشيطان ثالثهما !

● السؤال العاشر ●

● هل يحرم الشرع أن تجلس المرأة مع رجل أجنبى عنها في مكان عام كحفل أو محفل علمى ؟

— من ضروب الوقوع في الفتنة التي حرمها الإسلام ألا يخلو رجل بامرأة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حينما يخلو الرجل بالمرأة يكون الشيطان ثالثهما » وعلى ذلك فلا يجوز شرعا أن يخلو رجل بامرأة أجنبية في مكان خاص .

أما جلوسهما في مكان عام وكان الحديث بينهما ليس فيه ما يؤدي إلى الشهوات وكان الغرض منه تحصيل العلم في الأمور الدينية فلا مانع منه شرعا ، والأولى تجنب ذلك إلا للضرورة الشرعية والضرورة تقدر بقدرها .

للضرورة أحكام

● السؤال الحادي عشر ●

● هل يحل الشرع أن تدفن امرأة في مقبرة مع رجل أجنبى عنها ؟

— المقرر شرعا أن يكون لكل ميت سواء

أكان رجلا أم المرأة قبر خاص به ولا يجوز دفن النساء مع الرجال إلا عند الضرورة بأن كان لا يوجد قبور خاصة بالنساء وقبور خاصة بالرجال .. وفي هذه الحالة يجب وضع النساء في جهة من المقبرة ووضع الرجال في الجهة الأخرى والفصل بينهما بفاصل حتى لا يختلط الرجال بالنساء وهذا للضرورة فقط وللضرورة أحكامها .. والضرورة تقدر بقدرها .

القبلة طريق الشيطان

● السؤال الثاني عشر ●

● هل يجوز للمرأة أو الفتاة أن تقبل رجلا أجنبيا عنها إذا كان شيخا كبيرا في السن ؟

— لا يجوز شرعا للمرأة أن تقبل رجلا أجنبيا عنها كبيرا كان أو شابا لأن القبلة من دواعي إثارة الشهوات ومن مقدمات الزنا وطريق من طرق وسوسة الشيطان بين الرجل والمرأة أو الفتاة إلا إذا كان الرجل ذا محرم لها أي زوج أو أب أو أخ أو ابن أخ أو ابن أخت وخلاف ذلك لا يجوز شرعا .

حق .. وواجب

● السؤال الثالث عشر ●

● هل يطلب السيد من المرأة أن تتعلم ؟ وهل على زوجها أن يساعدها فى ذلك ؟

— المرأة كالرجل لابد أن يتعلم كل منهما ما يصحح به عقيدته ، ويعرف به واجباته نحو ربه ونحو نفسه ونحو غيره ، والآيات والأحاديث فى ذلك كثيرة ، والنساء طلبن من الرسول أن يخصص لهن يوماً من أجل ذلك ، وكن يسألنّه على انفراد أو بمحضر من الصحابة ، وقد نبغ فى العلم نساء كثيرات فى الإسلام، وقرر الفقهاء أن على الزوج أن يعلم زوجته الأمور الأساسية أو يحضر لها من يعلمنها إن لم يستطع هو ، وإذا اقتضى الأمر خروجها لطلب العلم فلا مانع من ذلك أبدا مادام بإذن الزوج أو ولى أمرها ، ومع التزام الآداب الشرعية .

فطلب العلم حق للجميع وواجب عليهم فى الضرورى منه بالذات ، ويمكن الوصول إليه بوسائل كثيرة ، فى البيت وخارج البيت .

تسافر للعمل بإذن الزوج

● السؤال الرابع عشر ●

● كثيرا ما تضطر المرأة إلى السفر في بعثات تعليمية أو تدريبية أو للعمل بهدف زيادة الدخل دون محرم ، فما حكم الشرع في ذلك ؟ وهل يشترط في هذه الحالة موافقة الزوج أو ولى الأمر ؟

— عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « سافروا تصحوا واغزوا تستغنوا » رواه أحمد وصححه المناوى .

وعن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما من خارج يخرج من بيته إلا ببابه رايتان ، راية بيد ملك ، وراية بيد شيطان ، فإن خرج لما يحب الله - عز وجل - اتبعه الملك برايته فلم يزل تحت راية الملك حتى يرجع إلى بيته ، وإن خرج لما يسخط الله ، اتبعه الشيطان برايته فلم يزل تحت راية الشيطان حتى يرجع إلى بيته » رواه أحمد والطبرانى .

فإذا خرجت المرأة سافرة في طلب العلم

فإن خروجها وسفرها يكون في طاعة الله تعالى لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة. وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطلب العلم، وإن كان في أماكن بعيدة حيث يقول: «اطلبوا العلم ولو في الصين» « واطلبوا العلم من المهد إلى اللحد » وعلى ذلك فإنه يصح للمرأة السفر في بعثات تعليمية أو تدريبية دون محرم إذا وجدت الصحبة الآمنة من النساء ذوات المحارم والطريق الآمن قياساً على سفرها لأداء فريضة الحج، وقد روى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب» فيستفاد من الحديث أن الواحد والاثنين لا يكون معهما أمان، أما الثلاثة فهم جماعة يؤمن معهم الخوف. أما السفر للعمل وزيادة الدخل دون محرم فقد أجازوه البعض ومنعه البعض الآخر، واشترط من أجازوه إذن الزوج قياساً على حج التطوع، لأن من حق الزوج أن يمنع زوجته من حج التطوع فكذا له منعها من السفر للعمل وزيادة الدخل.

تلعب كرة القدم

● السؤال الخامس عشر ●

● ما حكم الدين في احترام الفتاة ألعابا رياضية ككرة القدم والجمباز والسباحة ؟

— قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه :
«علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل » فالسباحة تكسب الجسم قوة ومرونة والرياضة تعلم الإنسان كل ما هو جميل من الأخلاق مثل الصدق والأمانة والطاعة والحب والرجولة والتعاون وعدم الأنانية ونبذ الحقد والبغض ، كما أنها تحتاج إلى جلد ومثابرة وتكاتف وعنف وقوة وتعاون مع الآخرين .

فإذا ما كانت هذه الفتاة لديها القدرة على التحمل والجد والمثابرة والقوة في هذه الألعاب فلا مانع بشرط أن يكون الفريقان من الفتيات وجميع اللاعبات من الفتيات ولا يكون من بينهن رجال ، وأن يكن ملتزمات بالزى الإسلامى ولا يظهر من جسدهن إلا الوجه والكفان ولا يكون الثوب مظهرا لما تحته ولا ضيقا وصافا يفصل أجزاء جسدها ولا لافتا للنظر لأن جسد المرأة المسلمة كله عورة ماعدا الوجه والكفين .

● السؤال السادس عشر ●

● وهل ممارسة الفتيات للرياضة في المدارس بملابس مكشوفة حرام أم لا؟

— لا مانع من أن تمارس الفتيات الرياضة في المدارس إذا لم يكن بالغات ، أما إذا كانت هذه الفتيات قد بلغن ويوجد بالمدرسة رجال فلا يجوز ممارسة الفتيات للرياضة بملابس مكشوفة أمام هؤلاء الرجال لأن نظر الرجل إلى جسد الفتاة حرام ، وذلك لأن جسد المرأة كلها عورة ماعدا الوجه والكفين. أما إذا كانت هذه المدرسة مدرسة بنات فقط ، وكانت خالية من الرجال والصبيان البالغين فلا مانع من ممارسة الفتيات للرياضة وذلك لأن نظر المرأة المسلمة إلى جسد الفتاة المسلمة جائز إلا ما بين السرة والركبة فلا يجوز لهن النظر إلى هذه العورة .

صوت المرأة .. ليس عورة

● السؤال السابع عشر ●

● هل صوت المرأة عورة ؟

— اختلفت الفقهاء في صوت المرأة ، بعضهم يقول إنه عورة على الإطلاق، وبعضهم

يقول إنه ليس بعورة أبدا ، وقد وفق الباحثون بين المختلفين فقالوا : إن صوت المرأة فى حد ذاته ليس بعورة ، فكثيرا ما سألت الصحابيات رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أحكام الدين بحضرة الرجال الأجانب ، وكان الصحابة يكلمون النساء وهن يكلمنهن . وحادثة رد المرأة على عمر وهو يدعو لعدم التغالى فى المهور معروفة ، وهو على شدته لم ينكر عليها ذلك وسط الرجال .

وثبت فى صحيح مسلم أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما زارا أم أيمن بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان نساء السلف يروين الأحاديث ويعلمن الناس دون إنكار على ذلك .

وإنما العورة فى صوت المرأة لينة واغراؤه، كما قال تعالى : ﴿ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض وقلن قولا معروفا ﴾ (الأحزاب ٣٢) فلم يمنعهن الكلام مطلقا ولكن منعهن الخضوع به، وأمر بقول المعروف وهو غير المنكر فى كلماته وطريقة أدائه .

قال القرطبى فى كتابه فى السماع : ولا

يَظُنُّ مَنْ لَا فِطْنَةَ عِنْدَهُ إِنَّا إِذَا قَلْنَا : صَوْتِ الْمَرْأَةِ عَوْرَةً أَنَّنَا نُرِيدُ بِذَلِكَ كَلَامَهَا .. لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ .. إِنَّا نَجِيزُ الْكَلَامَ مَعَ النِّسَاءِ لِلْأَجَانِبِ وَمُحَاوِرْتَهُنَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَا نَجِيزُ لَهُنَّ رَفْعَ أَصْوَاتَهُنَّ وَلَا تَمْطِيطَهَا وَلَا تَلْيِينَهَا وَتَقْطِيعَهَا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ اسْتِمَالَةِ الرِّجَالِ إِلَيْهِنَّ وَتَحْرِيكِ الشَّهَوَاتِ مِنْهُنَّ .

تستر عورتها حتى في الحمام

● السؤال الثامن عشر ●

● هل يحرم الشرع على المرأة الذهاب إلى الحمامات العامة وأن ينكشف ماستر منها على امرأة مثلها ولماذا ؟

— جسد المرأة كله عورة ماعدا الوجه والكفين .. فنظر المرأة المسلمة إلى جسد المرأة المسلمة جائز ماعدا ما بين السرة والركبة فلا يجوز النظر إليه ، وإذا انكشف من هذه المرأة في الحمامات العامة ما بين السرة والركبة أمام امرأة أخرى فلا يجوز النظر إليه ، والحرمة تقع عليهما معا ..

لعن الله الناظر والمنظور

● السؤال التاسع عشر ●

● هل يجيز الشرع للمرأة ارتداء المايوه فى المصيف لتزول البحر ؟

— جسد المرأة كله عورة ماعدا الوجه والكفين وعلى ذلك لا يجوز للمرأة ارتداء المايوه لتزول البحر لأنه يوجد على شاطئ البحر رجال ، ونساء عادة ، فالنظر من الرجل إلى جسد المرأة حرام لحديث لعن الله الناظر والمنظور. أما بالنسبة للنساء فالنظر إلى العورة المغلظة فى المرأة وهى ما بين السرة والركبة حرام ، والمايوه يظهر بعض أجزاء الفخذ ويجوز إن خلا الشاطئ من الرجال ولم يطلع عليهن أحد غير النساء بشرط ألا يظهرن لهن عورتهن المغلظة .

يرخص لها الاجتياز وليس المكوث

● السؤال العشرون ●

● هل يحرم الشرع على المرأة دخول المسجد وهى حائض؟

— يحرم على الجنب الصلاة والطواف

ومس المصحف وحمله والمكث فى المسجد.
وتشترك الحائض والنفساء مع الجنب فى
جميع ما تقدم مما يحرم على الجنب، وفى أن
كل واحدة من هؤلاء الثلاثة يقال له محدث
حدثا أكبر .. ويحرم على الحائض المكث فى
المسجد لقول الرسول صلى الله عليه وسلم
فيما روى عن أم سلمة رضى الله عنها قالت :
دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم صرحا
هذا المسجد فنادى بأعلى صوته « إن المسجد
لا يحل لحائض ولا جنب »

والحديث يدل على عدم حل المكث فى
المسجد للحائض والجنب ، لكن يرخص لهما فى
اجتيازه لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا
تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا
ما تقولون ولا جنبا إلا عابرى سبيل حتى
تغتسلوا ﴾ . (النساء ٤٣)

وعلى ذلك فلا يصح للمرأة الحائض
دخول المسجد لزيارة أولياء الله الصالحين، لأن
هذا يعتبر مكثا فى المسجد المنهى عنه فى
الحديث السابق .

المكياج .. ليس من الضرورات

● السؤال الحادى والعشرون ●

● هناك الكثير من أدوات الزينة (المكياج) يدخل فى تصنيعها شحوم الخنزير .. فهل يصح شرعاً استخدامها فى المرأة؟

— لا يجوز للمرأة استعمال أدوات الزينة (المكياج) التى يدخل فى تصنيعها شحوم الخنزير ... لأنه محرم بنص القرآن الكريم ، قال الله تعالى فى كتابه العزيز : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالسُّدْمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾

(من الآية ٣ من سورة المائدة)

وعليه لايجوز للمرأة أن تستعمل أدوات الزينة التى يدخل فى صنعها ما هو محرم ، لأن «المكياج» ليس من الضرورات التى تبيح المحظورات وليس بدواء .. وروى أبو داود عن أبى الدرداء أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إن الله أنزل الداء والدواء فجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام ..

وريحها .. تعصف

● السؤال الثاني والعشرون ●

● هل يحرم الشرع على المرأة التطيب باستخدام « البارفانات » عند خروجها إلى الشارع والمجمعات العامة ولماذا ؟

— لا يجوز شرعا للمرأة أن تخرج وهي متطيبة بالروائح. فقد روى عن موسى بن يسار رضى الله عنه قال : مرت بأبى هريرة امرأة وريحها تعصف فقال لها أين تريدين ياأمة الجبار ؟ قالت : إلى المسجد . قال : وتطيبت ؟ قالت : نعم . قال : فارجعي واغتسلي فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقبل الله صلاة من امرأة خرجت إلى المسجد وريحها تعصف حتى ترجع فتغتسل » وإنما أمر بالغسل لذهاب رائحتها .. وقد روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد العشاء » لأن الروائح التي تطيبت بها المرأة عند خروجها تلفت نظر الرجال إليها .

نعم .. للرحلات المدرسية مع الرفقة الآمنة

● السؤال الثالث والعشرون ●

● هل تسافر الفتاة فى رحلات
مدرسية أو جامعية دون محرم ؟

— الإسلام دين العفة والشرف وهو يأمر
اتباعه بالمحافظة على أن تكون العلاقة بين
المرأة والرجل قائمة على الطهر والعفاف .. ولما
كانت الغريزة الجنسية المركبة فى كلا الطرفين
قوية فى مرحلة الشباب فقد أحاطها الإسلام
بسياجات وضمائم تكبح جماحها وتقلل من
حدتها .. ولا يصح أن تعطىها فرصة الانطلاق
من عقالها لتدمر كل شىء فى طريقها ، عن
طريق هذه الرحلات .

وسفر الفتاة فى رحلات مدرسية أو
جامعية إن كان السفر مع زميلاتنا من
الفتيات دون اختلاط بالفتيان .. ومع مشرفات
مأمونات يتصفن بالأخلاق الفاضلة وبتقوى
الله عز وجل .. جاز السفر وتقوم الصحبة
الآمنة مقام المحرم .. وذلك قياسا على سفر
المرأة للحج دون محرم مع النسوة الثقات
اللاتى تأمن على نفسها معهن كما تقرر فى
بعض المذاهب الفقهية .

أما إذا لم يتحقق ذلك فلا يجوز السفر دون المحرم حتى لا تتيح للرغبات والشهوات فرصة تحطيم الأخلاقيات الإسلامية والانطلاق من الضمانات التي وضعها الإسلام والتي يقصد من ورائها المحافظة على الفتيات في مراحل السن المبكرة من أعمارهن .

لا .. لأدب الاعترافات

● السؤال الرابع والعشرون ●

● ما حكم الدين فيما يسمى بأدب الاعترافات . وهل يجوز أن تؤولف المرأة كتابا تعترف به بعلاقاتها بالآخرين وتكشف ما ستره الله ؟

— لا يجوز للمرأة أن تؤولف كتابا تعترف فيه بما أمر الله بستره وقد ستر الله عليها فيه إلا إذا كان الأمر بذلك أمام القضاء في أمر يتعلق بنزاع لها أمام القضاء فلها أن تقول الصدق أمام القاضي المختص، ولا يجوز الاعتراف بذلك في كتاب يقرؤه الخاصة والعامة بأي حال من الأحوال، لأن هذا لا تقره الشريعة الإسلامية ومن فعله فقد ارتكب محرما وهو موجب للتعزير في نظر التشريع

الإسلامى وليس ذلك من باب الحجر على حرية التفكير والرأى، لأن الأمر فى ذلك يتعلق بالحفاظ على كيان الأسرة والعلاقة الزوجية الخاصة التى أحاطها الإسلام بكل التقدير والاحترام والرعاية والمحافظة على أسرارها وخصوصيتها لمصلحة الفرد والجماعة على حد سواء .

ليست مطالبة بنفقات غيرها

● السؤال الخامس والعشرون ●

● لماذا ترث المرأة نصف الرجل ؟

— يتكلم البعض عن الميراث ويسأل: لماذا كان ميراث الرجل ضعف ميراث الأنثى؟ وهم بذلك لا يفطنون إلى النظام المالى فى الإسلام ، فإن الله تعالى وهو العدل أعطى كل ذى حق حقه وأقام العدل بين الناس فى النفقات وفى الموارد .. فالرجل مكلف بأن يدفع المهر لزوجته إذا أراد أن يتزوج، وبعد الزواج عليه أن ينفق عليها من ماله وأن يرتب لها خادما إذا كان يستطيع ذلك ، ثم ينفق على أولاده منها ويقوم بكل ما يحتاجون إليه من النفقات ، والرجل مكلف كذلك بالانفاق على والديه إذا كانا فقيرين محتاجين وعلى ذى

قربته من الفقراء المحتاجين .

وهو بذلك يتحمل نفقات نفسه ونفقات أسرته من زوجة وأولاد وخدم ونفقات أقربائه المحتاجين .

أما المرأة فإنها لا تكلف بشيء من ذلك وليست مطالبة بالانفاق على أسرتها ولا على المحتاجين من أقربائها إلا إذا لم يوجد رجل قادر على هذا الانفاق، ونفقاتها الشخصية تكون إما على والديها قبل زواجها، أو تكون على زوجها بعد الزواج .. وبذلك يسلم لها نصيبها الذى أخذته من الميراث ، بينما تستهلك النفقات ما أخذه الرجل وإن كان ضعف ما تأخذه المرأة ، وفي الحكمة المأثورة : « نصيب واحد يسلم من النفقات خير وأبقى من نصيبين تستهلكهما الواجبات » .

على أنه تأتى فى بعض حالات المواريث مساواة الرجل بالمرأة ، وذلك كما فى ميراث الوالدين إن كان للمتوفى ولد، فإن كلا منهما يأخذ السدس فتتساوى الأم والأب، وكذلك فى ميراث الأخوة لأم يتساوى الذكر والأنثى إذا تعددوا فهم شركاء فى الثلث بالتساوى لا يزيد الذكر شيئاً على الأنثى .

مساواة فى الميراث

● السؤال السادس والعشرون ●

● ما هى حالات الميراث التى تتساوى فيها المرأة بالرجل ؟

— لا تتساوى المرأة بالرجل فى الميراث إلا فى حالتين .. الحالة الأولى فى ميراث ذوى الأرحام ، أى الأخوة لأم ، فهؤلاء يتساوى فيهم الذكر والأنثى إذا تعددوا لأنهم لا يرثون من العصب أى الأب وإنما يرثون من الأم ، فهم شركاء فى الثلث بالتساوى لا يزيد نصيب الذكر شيئاً عن نصيب الأنثى ..

أما الحالة الثانية فهى عندما يرث الأب والأم بطريق الفرض والفرع الوارث وهذا الفرع عصبية مثل الولد الذكر أو ذكر وأنثى كما فى ميراث الوالدين إذا كان للمتوفى أولاد ذكور، فإن كلا من الأب والأم يأخذ السدس بالتساوى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ولأبويه كل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ . (النساء من الآية ١١)

إغلاق باب الشر

● السؤال السابع والعشرون ●

● هل يحرم الشرع غناء المرأة حتى ولو أدت أغاني دينية ؟

— إذا كانت المرأة تغنى بألفاظ لا اعتراض عليها من ناحية الشرع وكان غناؤها لنفسها أو وسط نساء مثلها لا يسمعون الرجال فذلك مباح من الناحية الشرعية ، لأن الفتنة هنا مأمونة مادام الرجال لا يسمعون غناءها.

أما إذا كان الرجال يسمعون صوتها وقت الغناء فإن طبيعة الغناء تقتضى تمطيط الصوت وترقيقه والتثني فيه وملاينته وذلك كله سبل إلى الفتنة حتى ولو كانت الألفاظ لا انتقاد عليها ولو كانت الكلمات تحض على الآداب الإسلامية إلا أن أداءها غناء على هذا الشكل مع سماع الرجال لها يخرجها عن المباح ويجعلها سبيلا لفتنة الرجال بصوتها ، ومقاصد الشريعة الإسلامية قائمة على إغلاق باب الشر ودرء المفسد .

للرجال والنساء

● السؤال الثامن والعشرون ●

● هل يحرم الشرع زيارة المرأة للقبور ؟

— قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
«لعن الله زائرات القبور والمستخدمين عليها
المساجد والسرج (المصابيح والأنوار) وهذا
الحديث يدل على تحريم زيارة القبور على
المرأة ، إلا أنه فيما بعد ذلك قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : كنت نهيتكم عن زيارة
القبور، ألا فزوروها » وهذا الحديث نسخ
الحديث الأول ولم يمنع زيارة القبور للرجال
والنساء على السواء لأنها تذكر بالآخرة.

وكان المنع الأول بسبب ما كان يفعله
النساء فى الجاهلية عند زيارتهن للقبور ، فأراد
الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقطع هذه
العادة الجاهلية ، حتى استقر الإسلام بنظامه
وأخلاقه وإيمانه بقضاء الله وقدره ، ثم أجاز
الرسول صلى الله عليه وسلم الزيارة للنساء
بشرط ألا يكون فيها مخالفات شرعية من رفع
الصوت أو إظهار الجزع أو التلطف بما يدل على
السخط بقضاء الله وقدره ، وإنما يكون

للموعظة والدعاء للأموات بما أثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين أنتم السابقون وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، أسأل الله لى ولكم العافية » ومعنى العافية المعافاة من كل إثم والمغفرة لما قد يحدث من الإنسان من الهفوات .

لا يجوز منما من العمل

● السؤال التاسع والعشرون ●

● هل يحل للرجل أن يجبر زوجته على ترك عملها مع أنها تنفق من راتبها على نفسها وأبنائها وهو لا يتفق عليهم ؟

— لا يجوز لأحد حتى ولو كان الزوج أن يمنع المرأة من العمل إذا كانت مضطرة إلى ذلك. أما إذا أقام الله عليها من نعمته ، فإن رعاية منزلها وتربية أولادها والعمل على توفير الرعاية التامة لهم هو أهم ما تعمله المرأة.

وإذا عملت المرأة وهى مضطرة فلا إثم عليها لأن العمل مفيد فى هذه الحالة لها والمجتمع .

وفي موضوع السؤال لا يجوز لزوجها أن يمنعها من العمل لأنها مضطرة لأنه لا ينفق عليها وعلى أولادها وهي تعمل وتنفق راتبها على نفسها وأولادها فلها أجر ولا إثم عليها في هذا العمل والله أعلم .

مرتب الزوجة حسب الاتفاق

● السؤال الثلاثون ●

● تتزايد شكاوى النساء من أنهن يعملن ويأخذ الأزواج رواتبهن ، فما الحكم في هذه القضية . وهل مرتب الزوجة من حقها أم من حق زوجها خاصة أنه موافق على عملها ؟

— إن للمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها الكاملة وثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها وثروته .. إذ لكل منهما ذمته المالية المستقلة فلا شأن لها بما يكسبه أو ثروته .. وكذلك لا شأن للزوج بثروة زوجته أو بدخلها أو مرتبها فهما في شئون الملكية والثروة والدخل منفصلان تماما .. وعقد الزواج لا يرتب أي حق لكل منهما قبل الآخر في الملكية أو الدخل . ثم أن الإسلام رتب

للزوجة حقوقا على الزوج بمقتضى عقد الزواج مجملها العدل فى المعاملة والنفقة مادام عقد الزواج قائما كما هو معلوم من قوانين الأحوال الشخصية الجارى العمل عليها بالمحاكم .. وعلى ذلك .

فلا إلزام على الزوجة بإعطاء زوجها مرتبها أو شيئا منه إلا برضاها ومحض إرادتها .. أو إذا كان فى حاجة شديدة إلى معاونتها فعليها أن تساهم بجزء من مرتبها لتخفف عنه أعباء واحتياجات الحياة الزوجية ليسود الوئام والوفاق الأسرى .. ويجب ذلك إذا اتفقا عليه عند عقد الزواج بينهما لأن العقد شريعة المتعاقدين فى الإسلام .

● السؤال الحادى والثلاثون ●

● هل يبيح الشرع للزوج أن يأخذ من راتب زوجته العاملة مالا ليتصدق به على شقيقاته أو أشقائه دون موافقتها ؟

— إن الإسلام سوى بين الرجل والمرأة أمام القانون فى الحقوق المدنية، فلكل منهما فى الإسلام شخصيته المدنية الكاملة ولكل منهما ذمته المالية المستقلة فلا شأن لها بما يكسبه زوجها و بدخله أو بثروته .. وكذلك لا شأن

للزوج بثروة زوجته أو بدخلها .. وعقد الزواج لا يرتب أى حق لكل منهما قبل الآخر فى الملكية أو الدخل كما سبق أن قلنا .

وبالتالى لا يجوز للزوج أن يأخذ شيئا مما تكسبه زوجته من عملها، إذ أنه أصبح ملكا لها تتصرف فيه بحريتها الكاملة إلا إذا أعطته شيئا منه تطوعا من قبلها فلا بأس من ذلك . وكذلك لا يجوز له أخذ أى شىء من راتبها ليتصدق به على شقيقاته أو أشقائه دون موافقتها أيضا على ذلك إلا إذا اتفقا على ذلك عند العقد أو قبله باعتبار أن حق القرار للزوج مع زوجته بمقتضى عقد الزواج واجب شرعا ولا تخرج إلا بإذنه إلا للضرورة التى يقدرها الشرع وعليه إن حدث اتفاق فيجوز العمل به والمؤمنون عند شروطهم ولا ضرر ولا ضرار فى الإسلام والأخذ هنا من باب التعاون فى المعيشة الزوجية وهو مشروع جائز.

تختار صاحب الخلق والدين

● السؤال الثانى والثلاثون ●

● ما هى الشروط التى يجب أن تراعيها الفتاة المسلمة عند اختيارها للزوج ؟

— يرى جمهور الفقهاء أن هناك شروطاً كثيرة يجب على الفتاة المسلمة أن تراعيها عند اختيارها للزوج منها : النسب والإسلام ، وكذا المهنة والسلامة من العيوب والكفاءة لأن الكفاءة حق للمرأة والأولياء .

وما من شك في أنه كلما كانت منزلة الرجل مساوية لمنزلة المرأة كان ذلك أدعى لنجاح الحياة الزوجية وأحفظ لها من الفشل والاختلاف .

والكفاءة تكون في الدين قبل المال .. فقد خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش لزيد بن حارثة فامتنعت وامتنع أخوها عبد الله لنسبها في قريش ولأن زيدا كان عبداً قبل أن يعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل قوله عز وجل : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾ (الأحزاب ٣٦) فقال أخوها لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « مرنى بما شئت فزوجها من زيد » .

كما يجب على الفتاة أن تراعى عند اختيارها لمن تريد الارتباط به أن يكون ذا دين وخلق وشرف وحسن سميت، فإن عاشرها،

عاشرها بمعروف ، وإن سرحها ، سرحها بإحسان .. قال الإمام الغزالي : « والاحتياط في حقها أهم لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها والزوج قادر على الطلاق في كل حال » .

قال رجل للحسن بن علي كرم الله وجهه : « إن لي بنتا فمن ترى أن أزوجهها له . قال : زوجها ممن يتقى الله فإن أحبها أكرمها وإن ابغضها لم يظلمها » .

وقالت عائشة : « النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته » .

وقال : صلى الله عليه وسلم : « من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها » .

ومما سبق يتضح أنه يجب على كل من تريد الزواج أن تختار صاحب الخلق والدين لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير » .

تزوج .. نفسها

● السؤال الثالث والثلاثون ●

● هل يمنح الشرع الفتاة الحق في اختيار زوجها ؟ وهل يعنى ذلك

حقها فى الزواج ممن ترغب دون
موافقة أهلها ؟ وماذا إذا تزوجت دون
موافقة والدها ؟ هل يعتبر الزواج
باطلا فى هذه الحالة ؟

— لقد أباح الإسلام الحق للزوجة فى
اختيار زوجها لأن هذا الحق ليس مقصورا
على الرجل وحده بل هو ثابت للمرأة أيضا
فلها أن تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها فيه مثل
ما يعجبه منها .

فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « إذا استطاع أحدكم أن يرى من
امرأة ما يرغبه فى الزواج منها فليفعل فإنه
أحرى أن يؤدم بينهما » .

كما روى أن عمر قال : « لا تزوجوا
بناتكم من الرجل الدميم فإنه يعجبهن منهم
ما يعجبهم منهن » وقد خطب رجل امرأة
لا يدانيها فى شرفها فأنشدت تقول :

بَكَى الْحَسْبُ الزَّاكِي بَعَيْنِ غَزِيْزَةٍ

مَنْ الْحَسْبِ الْمَنْقُوصِ أَنْ يَجْمَعَ مَعًا

كما أنه من المقرر شرعا فى فقه المذهب
الحنفى أن المرأة البالغة العاقلة لو تولت
بنفسها عقد زواجها انعقد زواجها وأصبح

صحيحاً نفذ ولزم إن كان الزوج الذي عقدت لنفسها عليه كفوًا والمهر مهر المثل وتكون ولاية الأب في هذه الحالة ولاية استحباب ، ولا يحق للولي أن يعترض على هذا الزواج إلا إذا كان الزوج غير كفو أو كان المهر ليس مهر المثل .

كما أن قانون الأحوال الشخصية قد نص في المادة ٥١ على أن للحررة المكلفة أن تزوج نفسها بلا ولي بكرة كانت أو ثيباً .. وينفذ نكاحها ويلزم إذا كان الزوج الذي ستتزوجه كفوًا وكان المهر مهر مثلها كما أوضحنا.

تنصح .. وتصبر

● السؤال الرابع والثلاثون ●

● ماذا تفعل الفتاة المخطوبة إذا وجدت أن خطيبها لا يصلي ؟ وماذا تفعل الزوجة مع زوجها في هذه الحالة ؟

— على الفتاة المخطوبة أن تختار الزوج الصالح، فإذا وجدته لا يصلي فإن عليها أن تقدم له النصيحة لأداء الصلوات الخمس .. فإذا لم يمتثل لها فلها الحق في أن تعدل عن الخطبة وتبحث عن الزوج الذي ترضى عن دينه

وخلقه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
«إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه
إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير» .

أما بالنسبة للزوجة إذا واجهت نفس
الموقف .. فعليها أن تنصحه أيضا بالصلاة
والصبر على ذلك .. فإذا أجابها كان لها أجرها
من غير أن ينقص من أجره شيء . وإن لم
يجبها تكون قد فعلت ما أمرها به الشرع في
قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من رأى
منكم منكرا فليغيره بيده فمن لم يستطع
فبلسانه فمن لم يستطع فبقلبه » .

ويجب عليها أن تصبر على ذلك حتى
يمتثل لأمر الله .

الخطبة .. على الخطبة

● السؤال الخامس والثلاثون ●

● ما حكم الدين في الخطبة على
الخطبة ؟ أي أن يتقدم لخطبة فتاة
مخطوبة لغيره ؟

— روى مسلم أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : «المؤمن أخو المؤمن فلا يحل له أن
يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه

حتى يذر « أى حتى يترك .
فالخطبة على الخطبة حرام ، لأن فيها
اعتداء على حق الخاطب الأول وإساءة له ،
وبخاصة إذا كان قاصدا الكيد له ، وقد ينجم
عن ذلك الشقاق بين الأسر والاعتداء الذى
يروع الأمنين .

ومحل التحريم إذا صرحت المخطوبة
بالإجابة للأول ، أو صرح وليها بذلك ، ولو
خطبها الثانى بعد إجابة الأول وعقد عليها كان
أثما مع أن العقد صحيح .

وقال داود الظاهرى : يبطل العقد .

الهدايا .. تسترد

● السؤال السادس والثلاثون ●

● هل يجوز للخطاب إذا فسخ
خطبته ، أن يسترد الهدايا التى
قدمها لخطيبته فى فترة الخطبة ؟
— الهدايا التى تقدم فى فترة الخطبة هبة ،
يجوز استردادها بشرط استئناس الوهاب
الخطاب إلى عذر يقبله القاضى ، فالرجوع فى
الهبه عند فسخ الخطبة شرطه قيامه على
أسباب تبرره .

الزواج العرفى .. مرفوض

● السؤال السابع والثلاثون ●

● ما حكم الدين فى الزواج العرفى ؟

— إن الأركان والشروط التى يجب توافرها فى عقد الزواج الشرعى ليصبح صحيحا شرعا هى أن يكون العقد بإيجاب من أحد الطرفين وقبول من الطرف الآخر وأن يتلاقى الإيجاب والقبول فى المقصود من العقد وهو الزواج فى مجلس واحد وبألفاظ تدل على التمليك وعلى تنجيز العقد وتأييده وأن يتوافر فى العاقدين الأهلية الكاملة بشروطها وأوصافها وأن تكون المرأة المراد العقد عليها محلا للعقد غير محرمة على من يريد الزواج منها بأى سبب وأن يحضر العقد شاهدان تتوافر فيهما الأهلية الكاملة للشهادة ويسمعان كلام العاقدين ويفهمان المقصود منه وقت العقد.

ولا بد من إعلان العقد بين الناس لأن الإعلان شرط فى صحته عند بعض الفقهاء لحديث أعلنوا النكاح ولو بالدف.

فإذا استوفى العقد الشرعى أركانه وشروطه الشرعية وتم العقد بورقة عرفية أو بدون ورقة يكون زواجا صحيحا شرعا ..

ولكن لا تترتب عليه الحقوق الشرعية إلا
بوثيقة رسمية لأن الجهات الرسمية لا تعترف
بالزواج العرفي : (لأنه لا تسمع دعوى
الزوجية عند الإنكار أمام القضاء إلا إذا كان
العقد ثابتا بوثيقة رسمية على يد مأذون أو
موثق العقد طبقا لأحكام المادة ٩٩ من
المرسوم ٧٨ سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب
المحاكم الشرعية) .

وعلى ذلك فدار الافتاء لا تميل لمثل هذا
العقد العرفي .. لما يترتب عليه من ضياع
الحقوق الزوجية ولما فيه من الآثار الضارة .
والضرر محرم في الشريعة الإسلامية لحديث :
لا ضرر ولا ضرار في الإسلام .

زواج المتعة .. باطل

● السؤال الثامن والثلاثون ●

● ما حكم الدين في زواج المتعة ؟

— زواج المتعة ويسمى الزواج المؤقت
والزواج المنقطع .. وهو أن يعقد الرجل على
المرأة يوما أو أسبوعا أو شهرا .

وزواج المتعة متفق على تحريمه بين أئمة
المذاهب وأستدلوا على ذلك بأن هذا الزواج

لا تتعلق به الأحكام الواردة فى القرآن بصدد
الزواج والطلاق .

وقد جاءت الأحاديث مصرحة بتحريمه ،
فعن سبرة الجهنى أنه غزا مع النبى صلى الله
عليه وسلم فى فتح مكة فأذن لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فى متعة النساء قال : فلم
نخرج منها حتى حرمها رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وفى لفظ رواية ابن ماجة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم المتعة
فقال : « يا أيها الناس أنى كنت قد أذنت لكم
فى الاستمتاع ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم
القيامة » .

وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه حرمها وهو على المنبر أيام خلافته وأقر
الصحابية رضوان الله عليهم وما كانوا ليقروه
على خطأ لو كان مخطئاً .

ولكونه يقصد به قضاء الشهوة ولا
يقصد به التناسل والمحافظة على الأولاد وهى
المقاصد الأصلية للزواج فهو يشبه الزنا من
حيث قصد الاستمتاع دون غيره ، ثم هو يضر
بالمرأة إذ تصبح كالسلعة التى تنتقل من يد إلى
يد ، كما يضر بالأولاد حيث لا يجدون البيت
الذى يستقرون فيه ويتعهدهم بالتربية

والتأديب .. وهو لا يحل أى حال وعقده باطل
ويجب التفريق على من دخل به ويعزر من علم
الحرمة .

زيارة والديها من حقها

● السؤال التاسع والثلاثون ●

● هل يعطى الشرع الرجل الحق في
أن يمنع زوجته من رؤية والديها ؟
وهل تطيعه في هذه الحالة وتقطع
صلة الرحم وتعصى والديها ؟

— إن الحياة الزوجية يجب أن تقوم على
أساس من المودة والرحمة ولا يمكن أن يتحقق
ذلك إلا بقيام كل واحد من الزوجين بحقوق
الآخر، فيجب على الزوج أن يبر أهله وأهل
زوجته ويحسن معاملتهم، كما يجب على
الزوجة أن تبر أهلها وأهل زوجها وتحسن
معاملتهم، وكما يرضى الزوج ويسر أن تعامل
زوجته أهله معاملة حسنة كريمة، كذلك
يرضى الزوجة ويسرها أن يعامل زوجها أهلها
معاملة حسنة كريمة

ولذلك صرح الفقهاء بأنه لا يجوز للزوج
أن يمنع زوجته من الخروج إلى والديها في كل

جمعة إن لم يقدرُوا على الحضور إليها ، ولا يمنعهما من الدخول عليها فى كل جمعة .

وأبو يوسف يقيد خروجها بألا يقدرَا على إتيانها، فإن قدرَا فلا تذهب وهو حسن .

وقول أبى يوسف هو الحسن وينبغى أن يأذن لها فى زيارتهما على قدر متعارف فى الحين بعد الحين .. ولا يمنعها من ذلك، فإن منعها امتثلت لأمره والحرمة تكون عليه .

ولأن فى كثرة خروجها فتح لباب الفتنة خصوصا إذا كانت شابة بخلاف خروج الأبوين فإنه أيسر .

وهذا كله إذا لم يكن فى زهاب المرأة إلى أهلها فتنة وفساد لأخلاقها .

واجبات وحقوق متبادلة

● السؤال الأربعون ●

● هل يقترن التزام الزوجة بواجباتها نحو زوجها بالتزامه بواجباته نحوها ، فإذا أخل بهذه الواجبات يكون من حقها هى الأخرى الإخلال بواجباتها نحوه ؟

— يقول الله تعالى في كتابه العزيز :
﴿ولهن مثل الذي عليهن﴾ فيأخذ من هذا أن لكل منهما واجبات وعليه حقوقا ، فمن حقوقها أن يعاملها بالمعروف وأن ينفق عليها هي وأولادها ، ومن حقه عليها أن تطيعه في غير ما يغضب الله وأن تصونه في ماله وفي عرضه .

وإذا أخل بواجباته وجب عليها ألا تخل بواجباتها نحوه وإلا تعتبر آثمة بذلك، كما يجب عليها أن تعامله بالحسنى ولها أجرها على ذلك من الله سبحانه وتعالى وأن تصبر على ذلك لعل الله أن يصلحه ويلهمه الصواب .

النفقة : نعم .. التعويض : لا

● السؤال الحادي والأربعون ●

● هل يحق للزوجة أن تطالب زوجها بتعويض مالي إذا تركها وحدها سنوات مع أطفالها وسافر للعمل بالخارج وأرسل نفقتها ونفقة أولادها ؟

— ليس من حق المرأة المطالبة بتعويض لسفر زوجها للعمل مادام ينفق عليها هي

وأولادها، إلا إذا غاب عنها أكثر من سنة بدون إذنها فلها حق طلب التطليق، إما إذا كان سفره للعمل وبموافقتها فلا حق لها في طلب الطلاق ويحل لها النفقة هي وأولادها كما ذكرنا .

العدل .. شرط

● السؤال الثاني والأربعون ●

● هل يعنى إباحة تعدد الزوجات أنه حق للرجل دون قيد أو شرط ؟

— لا يعنى تعدد الزوجات أنه حق للرجل بدون قيد أو شرط بل لابد لكى يتزوج الرجل أكثر من واحدة أن يعدل بينهن وأن يكون قادرا على الانفاق عليهن ، وأن يعد لكل زوجة مسكنا خاصا بها لا يشاركها فيه أحد .

فقد قال الله تعالى : ﴿ وإن خفتن ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة ﴾ (النساء ٣) فالعدل مطلوب بين الزوجات فى البيت والنفقة والكسوة وغيرها .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
«من كانت له امرأتان يميل مع أحدهما على

الأخري جاء يوم القيامة وأحد شقيه
ساقط .»

أخف الضررين

● السؤال الثالث والأربعون ●

● هل تترك الزوجة زوجها إذا
شعرت بميل قلبها نحو رجل آخر مع
حفاظها عليه وعلى بيته وعلى نفسها؟
وماذا تفعل حتى لا تنصرف بقلبها
عن زوجها؟

— المقرر شرعاً أن نظر المرأة إلى رجل
أجنبي عنها حرام وكذلك التفكير في رجل
أجنبي عنها حرام أيضاً .. والحفاظ على الزوج
واجب شرعى على الزوجة فى أن تصونه
وتحفظه فى نفسها وفى عرضها وأولاده وماله
لأن مجرد التفكير فى رجل غير زوجها يوقعها فى
دائرة الإثم ، ومن الواجب على مثل هذه المرأة أن
تتقى الله فى زوجها وفى نفسها وأن تقوى
إيمانها بعدم الاقتراب أو التفكير فى رجل آخر .

وإن كرهته أو كرهت منه شيئاً فلتصبر
ولتتذكر قوله تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا
شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً

وهو شر لكم ﴿ (البقرة ٢١٦) وإن عجزت
عن الاستمرار معه فلتطلب الطلاق منه
بالاتفاق معه أو بطريق القضاء وهذا آخر
المطاف، وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ..
وإن كان أبغض الحلال إلى الله الطلاق ، ولكن
ارتكاب أخف الضررين واجب فى الإسلام .

يطلقها .. بمقابل

● السؤال الرابع والأربعون ●

● هل يجوز إكراه الزوج زوجته على
العيش معه دون رضاها ؟

— الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن
والمودة والرحمة وحسن المعاشرة وأداء كل من
الزوجين ما عليه من حقوق .. وقد يحدث أن
يكره الرجل زوجته أو تكره هى زوجها .

والإسلام فى هذه الحال يوصى بالصبر
والاحتمال وينصح بعلاج ما عسى أن يكون
من أسباب الكراهية قال تعالى :
﴿وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن
فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ
خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النساء ١٩) .

فإن كانت الكراهية من جهة الرجل فبيده

الطلاق وهو حق من حقوقه .

وإن كانت الكراهية من جهة المرأة فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية ببذل تبذله المرأة ويحصل عليه الزوج، وهو ما يعرف فى الشريعة الإسلامية (بالخلع) والأصل فيه ما رواه البخارى والنسائى عن ابن عباس رضى الله عنه قال : « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ما أعتب عليه فى خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر فى الإسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أتردين عليه حديقته ؟ قالت نعم : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إقبل الحديقة وطلقها تطليقه ») .

تنظيم النسل .. مباح

● السؤال الخامس والأربعون ●

● ما حكم الدين فى تنظيم النسل ؟

— إن مصدر الأحكام فى الإسلام أصلان أساسيان هما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، يدل على هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « تركت فىكم شيئين لن تضلوا

بعدهما أبدا كتاب الله وسنتى .

وباستقراء آيات القرآن الكريم نرى أنه لم يرد فيها نص صريح يحرم الإقلال من النسل أو منعه، وإنما جاء فيه ما جعل المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية للأحكام الشرعية. وقد جاء فى السنة الشريفة أحاديث تجيز العزل عن النساء منها ما رواه جابر قال: «كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل» متفق عليه . وروى مسلم : «كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغه ذلك فلم ينهنا» .

وتأسيسا على ذلك كانت إباحة تنظيم النسل أمرا لا تأباه نصوص السنة الشريفة قياسا على العزل الذى كان معمولا به وجائزا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما جاء فى رواية الإمام مسلم .

والمقصود بتنظيم النسل بهذا المفهوم هو المبالغة بين فترات الحمل محافظة على صحة الأم وحفظها لها من أضرار كثرة الحمل والولادة المتتالية .. أو لتفرغها لتربية ما لديها من أولاد .. بل وكما جاء فى إحياء علوم الدين للغزالي ونيل الأوطار للشوكانى أن من الأمور التى تحمل على العزل الاشفاق على الولد

الرضيع خشية الحمل مدة الرضاع .. أو من
كثرة العيال .. ومن ثم فلا يعد العزل أو
استعمال أى مانع قتلا للولد وإلا لنهى عنه
الرسول صلى الله عليه وسلم .

الإنجاب .. من حقها

● السؤال السادس والأربعون ●

● هل يجيز الشرع للرجل أن يمنع
زوجته من الإنجاب ؟

— إذا كان المقصود من منع الزوج
زوجته من الإنجاب مؤقتا لأى سبب من
الأسباب .. بمعنى المباعدة بين فترات الحمل
محافظة على صحة الأم وحفظا لها من أضرار
كثرة الحمل والولادة المتتالية فذلك جائز شرعا
ولا غبار عليه قياسا على ما ورد بإباحة العزل
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
ينكر عليهم ذلك .

أما إذا كان المقصود من منع الحمل وقف
الصلاحية للإنجاب نهائيا فإن ذلك أمر يتنافى
مع دعوة الإسلام ومقاصده فى المحافظة على
إنسال الإنسان حيث يقول الله تعالى فى كتابه

الكريم : ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾ ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « تناحكوا تناسلوا تكاثروا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة » .

ومما سبق يتضح أن الرجل لا يحق له أن يمنع زوجته من الإنجاب نهائياً لأن هذا حقها الذى نصت عليه الشريعة الإسلامية فلا يجوز أن يسلب منها هذا الحق .

متى يجوز الإجهاض ؟

● السؤال السابع والأربعون ●

● ما الحكم فى الإجهاض ؟ وما هى الحالات التى يسمح فيها للمرأة أن تجهض جنينها ؟

— اتفق فقهاء المسلمين على أنه لا يجوز إسقاط الحمل بعد أن تنفخ فيه الروح وتذب فيه الحياة العادية الكاملة بعد مائة وعشرين يوماً من تاريخ حدوث الحمل .

ويعتبر إسقاط الحمل فى هذه الحالة جنائية على حى وجريمة يعاقب مرتكبها بالعقوبة الدنيوية والأخروية .. غير أنه إذا كان فى بقاء هذا الحمل واستمراره إلى وقت الوضع خطر

على حياة الأم بتقرير الأطباء المتخصصين
ذوى الكفاية والأمانة فإنه مباح إسقاطه بل
يجب ذلك إذا وسيلة لإنقاذ حياة أمه من
الخطر . أما الإجهاض قبل نفخ الروح فيه فقد
اختلف الفقهاء فى حكم إسقاطه، وظاهر أقوال
فقهاء ترجيح القول بعدم جواز الإسقاط إلا
لعذر شرعى .. والمرجع فى ذلك هو إلى الطبيب
المسلم المتخصص.

أطفال الأنابيب

● السؤال الثامن والأربعون ●

● هل الإنجاب عن طريق أطفال
الأنابيب بوضع الحيوان المنوى
للزوج وبويضة الزوجة فى أنبوب
لفترة ثم بعد ذلك يتم نقل هذا المزيج
إلى رحم الزوجة حلال ؟

— إذا لقحت بويضة الزوجة بمنى
زوجها فى أنبوبة ثم أعيدت بعد الإخصاب إلى
الزوجة ، كان ذلك جائزاً شرعاً وينسب المولود
إلى الزوج والزوجة مع التنبيه على اتخاذ
الاحتياطات اللازمة لعدم اختلاط المادتين
بمادة غريبة عنهما .

والدليل على الجواز عدم وجود دليل يمنع

وقد يدل عليه الأمر بالتداوى لأنه لا يلجأ لهذه الصورة إلا عند وجود خلل في أحد الزوجين، والخلل داء يندب علاجه لحديث رواه أحمد، فقد سأل أعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أنتداوى؟ فقال: « نعم فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله ».

العقد صحيح والشرط باطل

● السؤال التاسع والأربعون ●

● هل يجوز للمرأة أن تشتترط على زوجها قبل الزواج عدم الإنجاب؟

— يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: « تناكحوا تناسلوا فإنى مباح بكم الأمم يوم القيامة » .

يستفاد مما ذكر أن الفقهاء أخذوا من هذه النصوص أن من مقاصد الزواج الإنجاب، فينبغي أن تكون الزوجة منجبة .. ولذلك لما خطب رجل امرأة عقيما لا تلد ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: يا رسول الله إنى خطبت امرأة ذات حسب وجمال وأنها

لا تلد .. فنهاء رسول صلى الله عليه وسلم
وقال : « تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر
بكم الأمم يوم القيامة » .

وعلى ذلك فلا يصح للمرأة أن تشتترط على
زوجها قبل الزواج بالألا تلد حتى لا تفوت
عليه مقصدا من أهم مقاصد الزواج وهو
التناسل والتكاثر .. فإن اشترطت عليه ذلك
أثناء العقد فإن العقد يكون صحيحا والشرط
باطل .

٤ أشهر و ١٠ أيام حدادا على الزوج

● السؤال الخمسون ●

● ما هى العدة الشرعية لحداد المرأة
على زوجها وهل تلزم البيت أثناءها
وتعطل مصالحتها ومصالح أبنائها ؟
— العدة هى منع المرأة نفسها مما كانت
تتهيا به لزوجها من تطيب وزينة .
وضابطه كل طيب محرم على المحرم
مُحَرَّم عليها ، وتفارق المحرم فى أنها لا تجب
عليها الفدية عند التطيب .
والإحداد واجب على المرأة المتوفى عنها

زوجها كبيرة كانت أو صغيرة وكذا المطلقة . لما روى عن أم عطية رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » .

وفى الحديث دلالة على تحريم إحداد المرأة فوق ثلاثة أيام على أى ميت من أب أو غيره أكثر من ثلاثة إلا على الزوج أربعة أشهر وعشرا والمطلقة الرجعية يجب عليها الإحداد باتفاق لعدم زوال الزوجية .. وهى داخلة فى عموم قوله تعالى : ﴿ ويذرون أزواجاً ﴾ .

أما البائنة فقد اختلف فيها .. فعند الجمهور لا يجب عليها وإنما يستحب . وقال أبو حنيفة يجب عليها الإحداد .

ولا تخرج المرأة المحدة على زوجها وكذا المعتدة من بيتها لقوله تعالى : ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ . (الطلاق ١)

أما الخروج للحاجة إلى المعاش فيكون انتقالا محضا ويكون نهارا دون الليل ، إذ لا سبيل إلى المبيت بعيدا عن منزلها .. ويحق لها الأسفار وترجع قبل الليل لما روى عن جابر

قال : « طلقت خالتي فأرادت أن تجز نخلها فزجرها رجل أن تخرج .. فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : بل جزى نخلك فإنك عسى أن تصدقى أو تفعلى معروفا .»

أما خروجها لغير عذر فلا دليل عليه .. والمتوفى عنها زوجها فى حكم المبتوتة من حيث المعنى فكلاهما قطع نكاحها فتلحق به قياسا .

ملتزم .. بالنفقة

● السؤال الحادى والخمسون ●

● هل تطيع الزوجة زوجها إذا سافر عنها ولم يرسل لها ما تنفقه على أبنائه فى فترة غيابه ؟

— المقرر شرعا أن طاعة الزوجة لزوجها واجبة ، وقد حث الإسلام على ذلك ورغب فيه لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾ .

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الشريف : « خير ما أوتى المرء فى الدنيا بعد تقوى الله زوجة صالحة إذا نظر إليها سرته وإذا أمرها أطاعته » .

ولا يجوز شرعا أن تعصى المرأة زوجها

ولا أن تحرم نفسها عليه لأن هجره والابتعاد عنه معصية .

أما عن امتناعه — فى فترة غيابه — عن إرسال ما يكفى زوجته وأولاده — فهو فى ذلك مرتكب للإثم لأنه مسئول مسئولية كاملة عن أسرته قال صلى الله عليه وسلم : « كلكم راع ومسئول عن رعيته » .

وللزوجة فى هذه الحالة أن تطالبه بالانفاق عليها وعلى أولاده بالطرق الشرعية والقانونية إذا استوجب الأمر ذلك ، وذلك بأن ترفع أمرها إلى الجهات المختصة لإلزامه بالنفقة الشرعية الواجبة عليه .

الزواج صحيح .. والإثم قائم

● السؤال الثانى والخمسون ●

● هل هناك أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم تنهى عن زواج المرأة من الرجل الذى تسبب فى طلاقها من زوجها ؟

— روى البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا

يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك
الخطب قبله أو يأذن له الخطب .

وروى البخارى عن أبى هريرة رضى الله
عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ إناء
أختها ، أى لتتزوج بزوجها ..

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« لا يدخل الجنة خُب ولا خائن » والخب هو
الذى يفسد على الرجل الحياة الزوجية ليتزوج
بامرأته بعد طلاقها . وقال عليه الصلاة
والسلام : « من خيب امرأة - أى أفسدها على
زوجها - فليس منا » .

وهذا يبين أن كل الأحاديث تنهى عن
إفساد الزوجة على زوجها وإفساد الزوج على
زوجته ولكنها لا تنهى عن زواج الرجل من
المرأة التى تسبب فى طلاقها أو زواج المرأة من
الرجل الذى تسببت فى طلاقه لزوجته ، فلو
فرض وتسبب رجل فى طلاق امرأة من زوجها
وتزوجها بعد انقضاء عدتها ، فزواجه منها
صحيح ، إذا استوفى شروطه مع الكراهة حيث
يأثم الرجل لتسببه فى طلاق تلك الزوجة من
زوجها ..

للزوجة الكتابية حقوق على زوجها المسلم

● السؤال الثالث والخمسون ●

● ما هي حقوق الزوجة الكتابية على زوجها المسلم؟ هل لها أن تمارس شعائرها الدينية؟ وهل لها أن تصل رحمها؟ وهل لها أن ترثه أو يرثها؟

— للزوجة الكتابية كل الحقوق التي تتمتع بها الزوجة المسلمة من مآكل وملبس ومأوى، وعلى زوجها المسلم أن يحسن إليها وأن يمنحها الحق في صلة رحمها وزيارة أقاربها وبرهم، وعليه أن يمنحها الحرية الكاملة في ممارسة شعائرها الدينية والذهاب إلى دور عبادتها ولكن بعد أن تستأذنه أولاً، وهو نفس ما يجب على الزوجة المسلمة، إذ يجب عليها أن تستأذن زوجها قبل الذهاب للصلاة في المسجد خاصة أن صلاة المرأة في بيتها أفضل.

إلا أنه ينبغي ألا تؤثر ممارستها لشعائرها الدينية على أبنائها وألا تحاول

استمالتهم أو ترغيبهم فى ديانتها كأن تصطحبهم معها إلى دور لعبادة الخاصة بديانتها أو تجعلهم يمارسون نفس شعائرها الدينية قائلة لنفسها مثلا : لماذا يحق لزوجى أن يرغب أبنائى فى الإسلام ولا أرغبهم أنا فى ديانتى ؟ لأن الأبناء يتبعون الأب فى الديانة ، وإذا وجد الزوج المسلم أن ممارسة زوجته الكتابية لشعائرها الدينية أو عبادتها يؤثر على أبنائها ، فله أن يطلب منها ممارسة هذه الشعائر بمعزل عنهم .

ولا يرث الزوج زوجته غير المسلمة ولا تترث الزوجة غير المسلمة زوجها المسلم ولا تترث أبنائها من زوجها المسلم وهم لا يرثون منها وإنما يرث الأبناء من الأب ويرث منهم وترث هى فى أقربائها غير المسلمين وهم يرثونها ، لأن اختلاف الدين مانع من الميراث ، فلا يرث المسلم غير المسلم، وكذا لا يرث غير المسلم المسلم. ففى الصحيحين عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال مامعناه : « لا يرث المسلم غير المسلم ولا يرث غير المسلم المسلم » .

الأم أولى بحضانة أطفالها

● السؤال الرابع والخمسون ●

● من الأولى بحضانة الأبناء عند النزاعات الأسرية ، الأب أم الأم ؟

— إن الحضانة عبارة عن تربية الطفل الذى لا يستقل بشئون نفسه — والقيام بحفظه وإصلاحه ، والنساء أولى بحضانة الطفل من الرجال .. وأولى النساء أمه النسبية.. سواء كانت زوجيتها لأبيه قائمة أم لا متى توافرت فيها الشروط . فإن لم تكن الأم الموجودة أو كانت غير مستوفية للشروط فالحضانة لأم الأم وإن علت .. ثم لأم الأب كذلك ، لأن أم الأم أشفق على الطفل من أم الأب ، ثم الأخوات فالخالات فالعمات على الترتيب الموضح فى كتب الفقه.

ويشترط فى الحاضنة شروط منها : أن تكون عاقلة وذلك لأن غير العاقلة لا يؤمن على الصبى معها .. إذ لا تحسن القيام بشئون نفسها فكيف يحسن القيام بشئون الطفل ، وأن تكون قادرة على تربية الطفل والمحافظة عليه . فلو لم تكن قادرة على ذلك كأن يكون بها مرض يمنعها من المحافظة عليه ، لم تكن أهلا للحضانة وأن تكون أمينة عليه .. فلو كانت تنشغل عنه بالخروج من منزلها فى أكثر

الأوقات لم تكن أهلا الحضانته أيضا لأنه يضيع عندها بسبب ذلك .

وألا تكون زوجا لأجنبى من الصغير ،
وألا تكون فاجرة فجورا يضيع بسببه الولد
إلى غير ذلك من الشروط التى قررها الفقهاء .

والحضانة كما هى حق للحاضنة فهى
حق للمحضون متى كان فى سن الحضانة وفى
حاجة إلى خدمة الحاضنة، ولذلك تجبر
الحاضنة على الحضانة لأنها حق للطفل
وواجبة عليها فلا تستطيع التخلى عنها .

فلو أقرت المرأة بترك حقها فى الحضانة
فهو إقرار باطل، لأن من حق الطفل أن يكون
عند أمه مادام محتاجا إليها وكانت أهلا
للحضانة .

لا تفرج من بيتها

● السؤال الخامس والخمسون ●

● هل يبيح الشرع للرجل أن يخرج

مطلقة من بيتها هى وأولاده منها ؟

— يقول الله تعالى : ﴿ ولا تخرجوهن

من بيوتهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ .

وعلى ذلك لا يجوز إخراج المرأة من بيتها

في فترة العدة لأن ذلك لا يجوز بنص الآية المذكورة . كما لا يجوز للرجل أن يخرج أولاده من منزل الزوجية لأنه حق للأولاد وللحاضنة في فترة الحضانة ولكونها في العدة .
وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بعض أحكام الأحوال الشخصية والمأخوذة أحكامه من أقوال بعض فقهاء المسلمين والمعمول به بجمهورية مصر العربية .

سن الحضانة

● السؤال السادس والخمسون ●

● إلى أي سن يكون من حق المرأة حضانة أبنائها ؟

— المقرر شرعا أن سن الحضانة بالنسبة للولد عشر سنين والبنت اثني عشر عاما . وذلك لأن البنت قد تتأخر في البلوغ وتحتاج إلى رعاية أكثر .

العدة تختلف بين الأرملة والمطلقة

● السؤال السابع والخمسون ●

● ما هي العدة الشرعية التي تتزوج بعدها الأرملة أو المطلقة ؟

— عدة المطلقة تبدأ من تاريخ الطلاق سواء كان المطلق الزوج أو المحكمة وتنقضى شرعا ، أما برؤيتها الحيض ثلاث مرات كوامل إذا كانت من ذوات الحيض ..

وأما بمضى ثلاثة أشهر إذا لم تكن من ذوات الحيض بأن كانت لم تره أصلا لصغرها أو لبلوغها سن اليأس ، أو لم تكن لها عادة فيه ، وإما بوضع حملها إن كانت حاملا .

ولا تبدأ العدة فى الطلاق الغيابى الصادر من المحكمة إلا إذا صار نهائيا بأن مضت مدة المعارضة والاستئناف ولم يعارض فيه ولم يستأنف أو استأنف وتأيد .

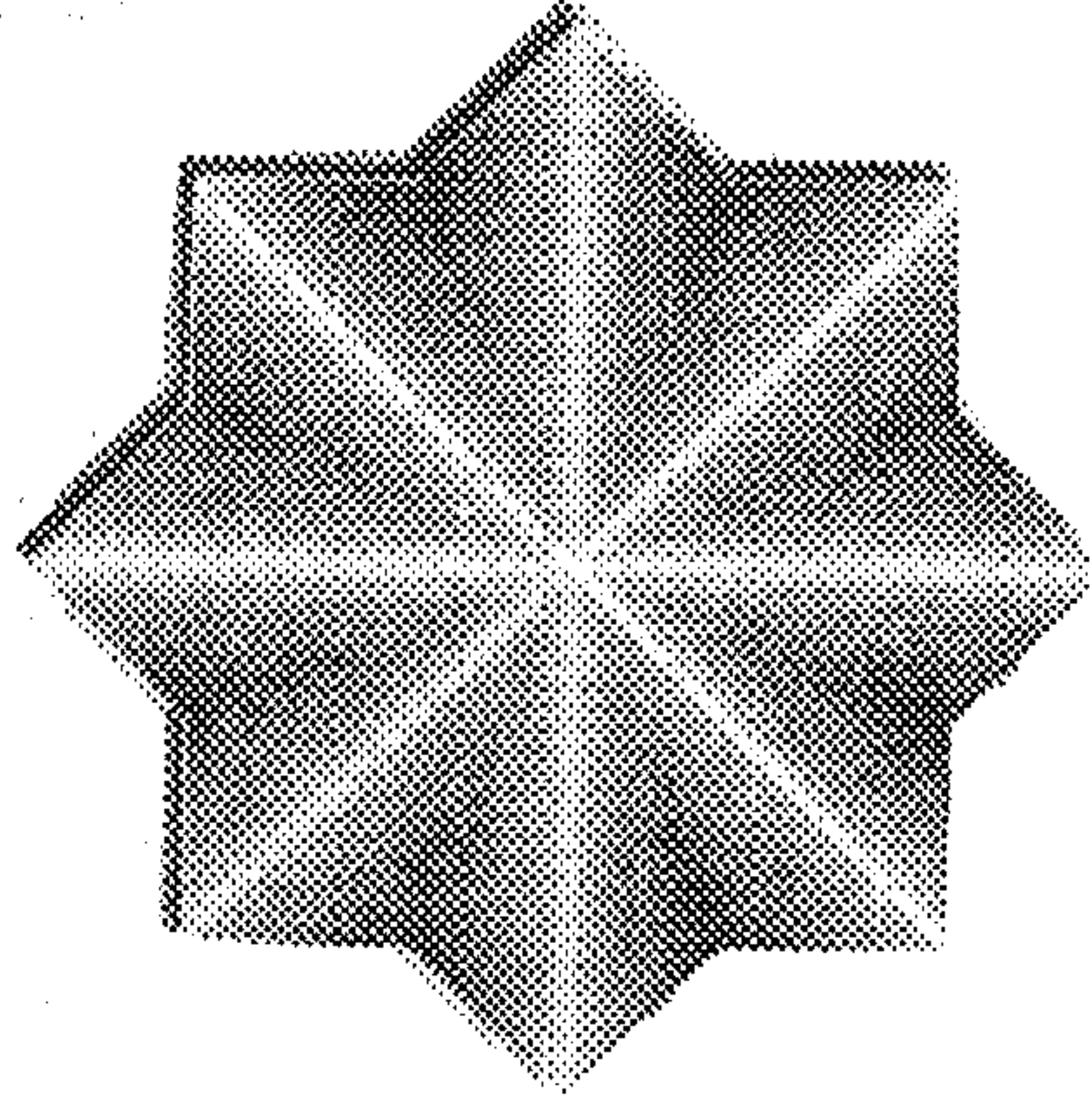
أما إذا لم يصر الحكم بالطلاق نهائيا فلا يحوز قوة الشئء المحكوم فيه ولا يكون الطلاق نافذا تترتب عليه آثاره ومنه العدة حتى يكون نهائيا .

أما بالنسبة لعدة المتوفى عنها زوجها فهى أربعة أشهر وعشرا لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (البقرة ٢٣٤) .

ولا مانع من التلميح بالزواج للمعتدة

دون التصريح لقوله تعالى : ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم فى أنفسكم ﴾ . (النساء ٢٣٥)

وقد نزلت هذه الآية فى المتوفى عنها زوجها فلا يعتداها إلى غيرها من المطلقات فى عدتهن حيث لا يجوز التعرض لهن ولو كانت فى عدة طلاق بائن .



■ كتاب مايو السديس ■

■ فتاوى المرأة ٩٩ سؤالاً وجواباً ■

المبادئ

٢

لا أشكال محددة للملابس الشرعية

● السؤال الثامن والخمسون ●

● ما حكم الدين في الحجاب؟ وهل هو سنة أم فرض؟

— يقول الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن﴾

ويحفظن فروجهن ولا يبيدين زينتهن إلا ما ظهر منها .. وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴿ .

وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾ . (الأحزاب ٥٩)

وقد ورد فى الحديث الصحيح الذى رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها أن أسماء بنت أبى بكر دخلت على النبى صلى الله عليه وسلم فى لباس رقيق يشف عن جسدها فأعرض عنها النبى صلى الله عليه وسلم وقال : «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصح أن يرى منها إلا هذا وهذا . وأشار إلى وجهه وكفيه » .

ولذلك كان لزاما على المرأة المسلمة البالغة أن تستر جسدها جميعه عدا وجهها وكفيها لقوله تعالى : ﴿ ولا يبيدين زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ . (النور ٣١)

وعلى ذلك فمن الواجب على المرأة والفتاة المسلمة أن تستر رأسها ورقبتها وصدرها وأن يكون ثوبها ساترا لجميع جسدها فضفاضا واسعا غير رقيق يشف عما تحته .

● السؤال التاسع والخمسون ●

● كيف يكون الحجاب الشرعى ،
وهل ارتداء الفتاة بنطلونا وايشاربا
يعد حجابا شرعيا ؟

— يقول الله تعالى : ﴿ ولا يبدين
زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن
على جيوبهن ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ يدنين عليهن من
جلابيبهن ﴾ .

ومن هاتين الآيتين يتبين أن الإسلام لم
يضع قواعد محددة للملابس الشرعية للمرأة
وأن كل ما ورد من أوامر فى هذا الخصوص
هو ستر المرأة لجميع جسدها ، وألا يظهر منه
شئ غير الوجه والكفين ، وذلك أخذا من أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت
أبى بكر : « يا أسماء إذا بلغت المرأة المحيض
فلا يصح أن يرى منها إلا هذا وهذا .. وأشار
إلى وجهه وكفيه » .

وعلى ذلك فإن كل ما يستر جسد المرأة
ولا يظهر شيئا من مفاتنها ولا يفصل أعضاء
جسمها فهو مباح شرعا .

لكى تعتاده

● السؤال الستون ●

● متى ترتدى الفتاة الحجاب ، وما حكم الدين فيمن يجبر بناته الصغيرات دون البلوغ على ارتداء الحجاب ؟

— وجاء فى الحديث الشريف الذى ورد فى السيدة أسماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما رآها فى ملابس تشف قال لها : يا أسماء إذا بلغت الفتاة لا يجوز أن يظهر منها إلا هذا وهذا .. وأشار إلى الوجه والكفين .. وعلى ذلك فمن واجب الفتاة أن ترتدى الحجاب عند بلوغها .

وعن إيجاب الصغيرات على ارتداء الحجاب ، فإذا كان من أجل أن تعتاد الفتاة على لبس الحجاب فلا مانع من ذلك شرعا قياسا على أمر الصلاة .. لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مروا أولادكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر » .

هذه مسئوليتهم

● السؤال الحادى والستون ●

● وهل يساءل الأب أو الزوج عن ابنته أو زوجته .. إذا لم ترتد الحجاب ؟

— يقول الله تبارك وتعالى في محكم كتابه:
 ﴿ وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها ﴾ .
 ويقول تعالى : ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا
 الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ .

من هاتين الآيتين يستفاد أن من حق الأب
 أو الزوج أن يأمر ابنته البالغة أو زوجته
 بارتداء الحجاب المأمور به شرعا في قوله تعالى:
 ﴿ يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾ .

ويجب على البنت البالغة أو الزوجة أن
 تطيع أبها أو زوجها فيما أمرها به من ارتداء
 للحجاب لأن هذه مسئوليتهما : « كلكم راع
 وكل راع مسئول عن رعيته » وحتى تبرأ ذمة
 كل من الأب والزوج من المساءلة أمام الله ..
 ولأن عدم ارتدائهما للحجاب يعد من المنكرات
 الواجب تغييرها لقول الرسول صلى الله عليه
 وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ،
 فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع
 فبقلبه وذلك أضعف الأيمان » .

● السؤال الثاني والستون ●

● هل يحق للزوج أو البنت أن
 تعصى أمر زوجها أو والدها إذا
 أمرها بخلع الحجاب ؟

— يقول الله تعالى فى كتابه الكريم :
﴿وإن جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك
به علم فلا تطعمها وصاحبهما فى الدنيا
معروفا﴾ .

أى إن حملاك على الشرك وعدم طاعة الله
فلا تطعمها ومع ذلك فصاحبهما فى الأمور
الدنيوية التى لا تتعلق بالدين مصاحبة كريمة
حسنة يرتضيها الشرع وتقتضيها مكارم
الأخلاق الحميدة .

ومما ذكر لا يحق للزوجة أو الابنة ألا
تطيع أمر والدها أو زوجها فيما يأمران به من
خلع الحجاب لأن الأمر بذلك فيه معصية لله
تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم يقول:
« لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » .

الألوان غير اللافتة للأنظار

● السؤال الثالث والستون ●

● هل يحل للمرأة المحجبة أن ترتدى
ملابس ذات ألوان فاتحة .. أم يجب
عليها اختيار الألوان الغامقة ؟

— يجب على المرأة المسلمة أن ترتدى
الحجاب بحيث لا يرى منها إلا الوجه والكفين

للضرورة لأن الرسول أمر أسماء بذلك حينما دخلت عليه فى ثياب رقيقة كما أسلفنا .

ويجب أن تكون الثياب التى ترتديها المرأة المسلمة لا تلفت النظر بأن تختار الألوان الفاتحة التى لا تلفت نظر الرجال إليها والله اعلم .

لا يعد ارتداداً

● السؤال الرابع والستون ●

● هل يعد خلع المرأة الحجاب بعد ارتدائه ارتداداً عن الإسلام ؟

— ونفيد بأنه يجب على المرأة المسلمة أن تستر رأسها ورقبتها وأن يكون ثوبها ساتراً لجميع جسدها فلا يرى الغير منها غير الوجه والكفين للضرورة لقوله تعالى : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ .

ولقوله : ﴿ ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ .

لما كان ذلك كان لزاماً على المرأة المسلمة بمقتضى ذلك أن تستر جسدها من قمة رأسها إلى ظاهر قدمها ، فإذا فعلت ذلك كانت منفذة

لأمر الشرع ولسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتجب عليها أن تلتزم بذلك طوال حياتها فإذا خلعت الحجاب بعد ارتدائه تعتبر آثمة ومرتكبة للذنوب بخلع الحجاب ولا يعتبر خلعه ردة عن الإسلام.. لأن المسلم لا يستطيع أن يكفر مسلماً بغير حق . أما إذا كانت منكراً لذلك الحجاب فتعتبر مرتدة لأنها أنكرت شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة .

لا إكراه على النقاب

● السؤال الخامس والستون ●

● ما حكم الشرع في النقاب ؟

— يقول الله تعالى في كتابه الكريم :
﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾
فالواجب على المرأة المسلمة أن تستر رأسها ورقبتها وصدرها وأن يكون ثوبها ساتراً لجميع جسدها فلا يرى منها إلا الوجه والكفين لقوله تعالى : ﴿يدنين عليهن من جلابيبهن﴾ وقد روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في لباس رقيق يشف عن جسدها فأعرض عنها النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « يا أسماء إن المرأة إذا

بلغت المحيض لم يصح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه .

ومن هنا وجب على المرأة المسلمة البالغة أن تستر جميع جسدها من قمة رأسها إلى قدميها وليس لزاما أن تخفى وجهها وكفيها لعدم وجود دليل صريح من القرآن ولا من السنة بوجوب إخفاء الوجه والكفين، بل جاء في الأحاديث الصحيحة بغير ذلك. والنقاب فضيلة والأخذ به أحوط إذا كان وجه المرأة مصدرا لإثارة الفتنة مادام الهدف منه الامتثال لأوامر الله تعالى والبعد عن الريبة والشبهات .

ولكن لا تكثره المرأة على ارتدائه ولا على خلعه لأنه يتعلق بحريتها الشخصية، ولكن إن تعلق به حق للغير وطلب منها كشف الوجه كمجلس قضاء أو تأدية شهادة أو عقد بيع أو شراء أو إيجار أو غير ذلك مما يتطلب بيان تحقيق الشخصية فيجب عليها الكشف عن الوجه بالمقدار الذى يحقق الغرض الشرعى المطلوب لأنه لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام والكشف عما أحل الله كشفه لمصلحة جائز ولا شىء فى طلبه ولا الإلزام به عند الضرورة بالإجماع لنص الآية الكريمة وهى التى وردت بشأن الحجاب المشروع والمأمور به .

تكشف عن شعرها في حدود الضرورة

● السؤال السادس والستون ●

● هل يجيز الشرع للمرأة أن تكشف شعرها مع سترها لكل جسمها إذا كانت تعيش في دولة أجنبية وتتعرض للأذى والمهانة هي وأسررتها بسبب ارتدائها لغطاء الشعر؟

— كشف الشعر في هذه الحالة يعد نوعاً من الاضطرار، لعل الله يتجاوز عنه، على أن يكون في حدود الضرورة القصوى وأن يتم تغطيته كلما تمكنت المرأة أو الفتاة من ذلك، وكلما أمنت على نفسها من المضايقات والإساءات وسوء الظن، وفي الحديث الصحيح: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى».

الملابس سوداء أو بيضاء لا يهم

● السؤال السابع والستون ●

● هل صحيح أن اللون الأسود هو المحبب إلى الله سبحانه وتعالى ولذا

ترتديه المنقبات استنادا إلى القول
المأثور : « رحم الله نساء الأنصار كن
يخرجن وكان على رؤوسهن غرابيب
سود » ؟

— هذه الكلمة من كلام أم سلمة زوجة
النبي صلى الله عليه وسلم كما فى سنن أبى
داود ، وقد يكون اختيار اللون الأسود لأنه لم
يتوافر غيره أو بحكم العادة فى البيئة ، وليس
معنى ذلك أنه التزام دينى .

وهناك أحاديث كثيرة تدل على أنه ليس
هناك لون محدد لثياب المرأة ، نعم قد ورد
بيان كراهية النبي صلى الله عليه وسلم للون
الأحمر القانى ، كما ورد تحذير النبي من
ثياب الشهرة .. يعنى الثياب التى تكون علامة
على صاحبها بين الناس .

والمهم أن المرأة تختار الزى الذى
لا يصف ولا يشف عما تحته ولا يظهر غير
الوجه والكفين ولتختر من ألوان الثياب ما لا
يلفت الأنظار ، وقد ورد حديث فى صيغة عامة
يبين أن أحب الثياب إلى الله هى الثياب
البيضاء وليست السوداء ، ولنحذر جميعا أن
نتزيد على دين الله بما لم يرد فى كتاب الله ولا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

تحج .. بدون محرم

● السؤال الثامن والستون ●

● هل يجيز الشرع للمرأة أن تسافر لأداء فريضة الحج أو العمرة دون محرم؟ وهل يشترط موافقة والدها أو زوجها على ذلك؟!

— قال الله تعالى: ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ .
(آل عمران ٩٧)

الحج أحد أركان الإسلام الخمسة وهو واجب على كل مسلم ومسلمة بشرط الاستطاعة والاستطاعة شرط من شروط الوجوب .

والحج واجب على المرأة كما يجب على الرجل سواء بسواء وبالنسبة للمرأة فيشترط بعض العلماء أن يصحبها زوج محرم ..

قال الحافظ فى الفتح: وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح لحركتها ..

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم ،

فقام رجل ، فقال يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة وإنى اكتتبت فى غزوة كذا وكذا فقال : (انطلق فحج مع امرأتك) « رواه البخارى ومسلم .

« وقال جماعة من الأئمة : يجوز للمرأة السفر من غير محرم إذا وجدت رفقة مأمونة أو كان الطريق آمنا » واستدلوا على ذلك بما رواه البخارى عن عدى بن حاتم قال : « بينما أنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتاه رجل فشكا إليه فاقة .. ثم أتاه رجل آخر فشكا إليه قطع السبيل، فقال يا عدى هل رأيت الحيرة .. قال : قلت : لم أرها . وقد أنبئت عنها فقال : فإن طالت بك حياة لترين الظعينة (أى الهودج فيه المرأة) ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله . كما استدلوا بأن نساء النبى صلى الله عليه وسلم حججن بعد أن أذن لهن عمر فى آخر حجة حجها وبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف .

وفى سبل السلام أيضا قال ابن تيمية : «إنه يصح الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع ، فإذا حجت المرأة بغير محرم وتكلفت شهود المشاهد أجزأها الحج .

ومما سبق يتبين لنا أنه يصح للمرأة أن

تسافر لأداء فريضة الحج بدون محرم إذا وجدت صحبة مأمونة وكان الطريق آمنا وإن كان الأفضل أن يكون معها محرم أو زوج ليساعدها فى مشاق السفر وتحمل أعبائه لضعفها وعدم قدرتها على تحمل ذلك خاصة فى مثل هذه الأيام التى يشتد فيها الزحام فى أماكن النسك فى الطواف والسعى والرجم .

ويستحب للمرأة استئذان زوجها فى الخروج إلى الحج الفرض ، فإن أذن لها خرجت ، وإلا خرجت بغير إذنه لأنه ليس له منعها من أداء الفريضة لأنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق وكذلك بالنسبة لأبيها .

حج الفئات

● السؤال التاسع والستون ●

● ما حكم الفئات اللاتى يذهبن لأداء العمرة أو الحج ثم يعبدن لممارسة الرقص أو تمثيل أدوار فيها خروج عن الآداب والدين ؟

— الحج أحد أركان الإسلام الخمسة لقوله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : « بنى

الإسلام على خمس وذكر منها الحج .
ولذلك رغب الشارع في أداء هذه الفريضة.
فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه من أفضل الأعمال . روى أبو هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل : أى
الأعمال أفضل ؟ قال : (إيمان بالله ورسوله .
قيل ثم ماذا ؟ قال : ثم جهاد في سبيل الله .
قيل ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور .

قال الحسن الحج المبرور أن يرجع زاهدا
في الدنيا راغبا في الآخرة .

ومن هذا يتبين أن الفنانة التي تؤدي
فريضة الحج أو العمرة ثم تعود بعد ذلك
لممارسة الأعمال المنافية لشرع الله تعالى عليها
أن تعلم أن حجها ليس مبررا لأن الحج المبرور
يمنع صاحبة من ارتكاب ما يغضب الله
سبحانه وتعالى . ومع ذلك فإن حجها قد
أسقط ما عليها من فريضة .

وما ترتكبه من مخالفات لشرعية الإسلام
بعد ذلك سوف تحاسب عليه أمام الله عز وجل
لقوله تعالى : ﴿ من عمل صالحا فلنفسه ومن
أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد ﴾ .

(فصلت ٤٦)

تعلي الجمعة كالرجل تماما

● السؤال السابعون ●

● هناك من يقول بوجوب أن تؤدي المرأة صلاة الظهر يوم الجمعة حتى ولو أدت صلاة الجمعة في المسجد.. فهل هذا صحيح؟

— ليس صحيحا ، فصلاة الجمعة تغني عن صلاة الظهر ، فإذا ذهبت المرأة إلى المسجد وسمعت الخطبة وأدت صلاة الجمعة في جماعة مع المصلين ، فإن ذلك يقوم مقام صلاة الظهر .

وليس هناك فرق بين الرجل والمرأة إلا في المسائل التي تختص بها النساء مما يدخل فيما خصهن الله به من الحمل والحيض والنفاس ونحو ذلك ، وما يتعلق به من الأحكام ، أما فيما عدا ذلك فإن العبادات وأدائها والواجبات لله سبحانه وتعالى يتساوى فيها الرجل والمرأة وذلك مصداقا لقول الله تعالى : ﴿ فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض ﴾ . (آل عمران ١٩٥)

يصلى وأطفاله يلعبون

● السؤال الحادى والسبعون ●

● هل صلاة المرأة وحولها أطفالها الصغار يتعلقون بها أو يجلسون أمامها صلاة صحيحة ؟

— صلاة المرأة وحولها أولادها الصغار يحومون حولها و يتعلقون بها صلاتها صحيحة ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو يحمل حفيدته زينب ابنة السيدة فاطمة فى أثناء صلاته حتى إذا ركع وضعها على الأرض فإذا رفع من الركوع احتملها ..

وقد ورد أن الحسن والحسين رضى الله عنهما كانا يتعلقان بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو ساجد فما كان يرفع من السجود حتى ينزلا .

وفى ذلك تأليف للأولاد وشفقة ورحمة بهم . والصلاة فى حقيقتها خشوع لله سبحانه وتهذيب للنفس وتكميل لها بجميع الفضائل فكيف يضيق المصلى بمن حوله من الأولاد وهو بين يدى مولاه الذى يحب منه أن يكون رحيماً بهؤلاء الأولاد الصغار .

لا يجوز قطع الصلاة لفتح الباب

● السؤال الثانى والسبعون ●

● كثيرا ما تكون المرأة وحدها فى المنزل تؤدى الصلاة، فيطرق بابها طارق، فهل عليها حرج إذا قطعت الصلاة لترد عليه؟

— لا يجوز لها أن تقطع الصلاة إلا لسبب يترتب عليه ضرر من الأضرار إذا تأخرت عن مداركته وإنما تنتظر حتى تتم صلاتها، وقد ضرب الفقهاء مثلا لذلك بأنه إذا أوشك رجل أعمى أن يتردى فى بئر، فإن على المرء أن يقطع صلاته ويسرع لإنقاذ حياة هذا الرجل، وكذلك إذا كان هناك طفل يوشك أن يقع من مكان مرتفع - مثلا - فإن قطع الصلاة جائز لإنقاذ هذا الطفل. أما أن طارقا يطرق الباب فإنه لا يصل إلى حد الضرر الذى أجاز الفقهاء فيه قطع الصلاة، ويمكن للمصلى إذا كان قريبا من الباب ويخشى وقوع الضرر من عدم الرد على الطارق، أن يخطو خطوات يسيرة ويفتح الباب بحركة لا تجعله قاطعا للصلاة وبذلك يتحقق إتمام صلاته وفتح الباب للطارق عليه.

خوفا من الشبهات

● السؤال الثالث والسبعون ●

● هل يمنع الشرع أن تؤدى المرأة صلاتها أمام رجل أجنبى عنها ؟

— المقرر شرعا أن الرجال يقفون خلف الإمام فى الصلاة ثم يليهم الصبيان ثم النساء .

وبناء على ذلك لا يجوز شرعا للمرأة أن تصلى أمام رجل أجنبى عنها خوفا من الشبهات وإثارة الفتنة عند قيامها وركوعها وسجودها .

الحامل والمرضع تفران فى رمضان

● السؤال الرابع والسبعون ●

● هل يبيح الشرع للمرأة الحامل أو تلك التى ترضع الإفتار فى رمضان ؟

— يقول الله تعالى فى كتابه الكريم : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات .. ﴾ (١٨٣ ، ١٨٤ من سورة البقرة) .

— فرض الله صوم رمضان على كل المسلمين البالغين العاقلين بنص الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فلما تقدم، وأما السنة فلقول الرسول صلى الله عليه وسلم : بنى الإسلام على خمس وذكر منها صيام رمضان .

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على صيام رمضان وأنه أحد ركان الإسلام التي علمت من الدين بالضرورة .. وأن منكره كافر مرتد عن الإسلام .

وقد رخص في الفطر للمرأة الحامل أو المرضع إذا خافتا على نفسيهما أو ولديهما سواء كان الخوف على النفس والولد معا، أو على النفس فقط، أو على الولد فقط . ويجب عليهما القضاء عند القدرة بدون فدية وبدون متابعة للصوم في أيام القضاء . ولا فرق في المرضع بين أن تكون أما أو مستأجرة للإرضاع . وكذا لا فرق بين أن تتعين للإرضاع أو لا ، وذلك ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وهو ما تميل إلى الفتوى به تيسيرا على الناس .

الكفارة إذا عجزت عن الصيام

● السؤال الخامس والسبعون ●

● هل تخرج المرأة مالا إذا أفطرت فى رمضان لعذر مثل الوضع والرضاعة عن الأيام التى أفطرت فيها مع تعويض ما فاتها بالصوم فى أيام آخر؟

— إن الله سبحانه وتعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها وهو بعباده رءوف رحيم ، وقد فرض الله الصوم إذا توافرت شروطه وأحكامه، فإذا لم تتوافر هذه الشروط وعرض عارض كالوضع أو الرضاعة أو كمرض طارئ ، فإن للمرأة فى هذه الحالة أن تفتقر، وبعد انتهاء شهر الصوم إذا قدرت بدنيا على الصيام صامت ويكون صومها كفارة لما فاتها ، أما إذا عجزت عن الصوم لأسباب صحية لا تمكنها من الصوم أو تمكنها منه بمرض يحدث ، فإنها فى هذه الحالة تكفر عن كل يوم بما قيمته جنيهاً إلى خمسة جنيهاً حسب استطاعتها ومقدرتها ، وبهذا التكفير يغفر الله لها ذلك النقص ويجبره بل ويعطيها ثوابه .

قُبلة تركها أولى

● السؤال السادس والسبعون ●

● هل تفتقر المرأة إذا قبلها زوجها في
نهار رمضان ؟

— الصيام عبادة من أفضل القربات
شرعه الله تعالى ليهذب النفس ويعودها الخير،
فينبغي أن يتحفظ الصائم من الأعمال التي
تخدش صومه حتى ينتفع بالصيام وتحصل
له التقوى التي ذكرها الله تعالى في قوله :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا
كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ فمن
قدر على ضبط نفسه فلا مانع منها. فقد ثبت
عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : « كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم
ويباشر وهو صائم وكان أملاككم لأربه ».

وعن عمر رضى الله عنه أنه قال :
(هششت) أى نشطت يوماً فقبلت وأنا صائم
فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت:
صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم.
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أرأيت
لو تمضمضت بماء وأنت صائم ؟ قلت لا بأس
بذلك. قال ففيم؟) أى قال له النبي ففيم إذن
جعلت نفسك قد أتيت أمراً عظيماً ؟

قال ابن المنذر : رخص في القبلة عمر وابن

عباس وأبو هريرة وعائشة وعطاء والشعبي
والحسن وأحمد وإسحاق .

ومذهب الأحناف والشافعية أنها مكروهة
على من حركت شهوته .. وغير مكروهة لغيره
لكن الأولى تركها .

صيام حرام

● السؤال السابع والسبعون ●

● كثير من النساء يتحرجن من
الإفطار على الرغم من عذرهن الشرعي
وهو الحيض فماذا تفعل؟

— اتفق الفقهاء على أنه يجب الفطر على
الحائض والنفساء ويحرم عليهما الصيام ،
وإذا صامتا لا يصح صومهما ويقع باطلا
وعليهما قضاء ما فاتهما . فقد روى البخاري
ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنا
نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فنأمر بقضاء الصوم ولا نأمر بقضاء
الصلاة » ومن هذا تبين أن الحائض إذا صامت
بنية الصوم المفروض بطل صومها وارتكبت
إثما ولا ثواب لها في صومها ، لأنه لا طاعة في
معصية الخالق، ولكن يشرع الإمساك بغير نية

الصيام ووجوب الإفطار قبل الغروب ولو
بشربة ماء .

كفارة المرأة على الرجل

● السؤال الثامن والسبعون ●

● هل يمنح الشرع الزوج الحق فى
إجبار زوجته على الإفطار فى رمضان؟

— لا يمنح الشرع الرجل الحق فى أن
يجبر زوجته على الإفطار فى رمضان .. فإن
أكرهت المرأة من الرجل أو كانت مفطرة لعذر
وجببت الكفارة عليه دونها .. أما إذا كان سبب
الإفطار برغبتها فإن المرأة والرجل سواء فى
وجوب الكفارة عليهما .

قال الشافعى: إنه لا كفارة على المرأة مطلقا
لا فى حالة الاختيار ولا فى حالة الاكراه وإنما
يلزمها القضاء فقط ..

قال أبو داود: سئل « أحمد » عن رجل
أتى أهله فى رمضان أعليها كفارة؟

قال: ما سمعنا أن على امرأة كفارة .
قال فى المغنى: ووجه ذلك أن النبى صلى
الله عليه وسلم أمر الواطىء فى رمضان أن
يعتق رقبة ولم يأمر فى المرأة بشىء مع علمه

بوجوب ذلك منها .

الصوم لا يتكرر

● السؤال التاسع والسبعون ●

● لماذا تعيد المرأة صيام الأيام التي أفطرتها في شهر رمضان بسبب الدورة الشهرية ولا تعيد الصلاة في الأيام التي لم تؤدها فيها لنفس السبب ؟

— لأن الصوم لا يكثر تكراره بخلاف الصلاة التي يكثر تكرارها ، ودفعاً للمشقة لحديث معاذة قالت : « سألت عائشة رضى الله عنها ، فقلت : ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟ قالت : كان يصيبنا ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .

نعم .. نستأذن

● السؤال الثمانون ●

● هل يتحتم على المرأة أن تستأذن زوجها قبل صيام التطوع ؟

— نعم يتحتم عليها الاستئذان من زوجها فى صيام التطوع لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تصم المرأة يوماً واحداً وزوجها شاهد إلا بإذنه إلا رمضان » .

صلاتها فى البيت أفضل

● السؤال الحادى والثمانون ●

● هل صلاة المرأة فى المسجد أفضل لها خاصة فى شهر رمضان ؟

— يجوز للنساء الخروج إلى المساجد وشهود الجماعة بشرط أن يتجنبن ما يثير الشهوة ويدعو إلى الفتنة من الزينة والتطيب. فعن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمنعوا النساء أن يخرجن إلى المساجد وبيوتهن خير لهن » . وعن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات » رواهما أحمد وأبو داود . وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة » رواه مسلم وأبو داود . والأفضل لهن الصلاة فى بيوتهن لما رواه

أحمد والطبرانى عن أم حميد الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إنى أحب الصلاة معك. فقال صلى الله عليه وسلم: « قد علمت وصلاتك فى حجرتك خير لك من صلواتك فى مسجد قومك، وصلاتك فى مسجد قومك خير لك من صلواتك فى مسجد الجماعة » .

الزكاة على الزوج

● السؤال الثانى والثمانون ●

● من الذى يخرج عن المرأة زكاة الفطر .. زوجها الذى عقد قرانه عليها ولم يدخل بها ؟ أم والدها ؟

— قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الشريف: « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

وعلى ذلك فبمجرد عقد القران على المرأة صارت فى عصمة زوجها سواء دخل بها أم لم يدخل وأصبح الزوج مسئولا عن زوجته، وعلى ذلك فمن الواجب على الرجل إخراج زكاة الفطر عن نفسه وعن زوجته وعن كل من يقوم بالانفاق عليهم .

لا زكاة فى الحلى

● السؤال الثالث والخمسون ●

● هل تخرج المرأة زكاة مال على ما تلبسه من مصنوعات ذهبية أو مجوهرات ؟

— يرى جمهور الفقهاء والذى عليه الفتوى عدم وجوب الزكاة فى حلى النساء من الذهب والفضة وما شابه ذلك مادام لم يقصد به الإدخار ولم يتجاوز الاعتدال لأنه مال غير نام وهو زينة كثيابها ومتاعها وهداياها لا يجب فيه الزكاة باعتباره غير معد للاستعمال .

أما إذا كان فيه إسراف ظاهر ومعياره العرف والعادة قياسا على أمثالها فى عصرها - فما كان فيه السرف ولو كان حلية للنساء وجب فيه الزكاة ، فإذا كان حلى المرأة إنما قصد به الإدخار وتجاوز حد الاعتدال بأن كان فيه إسراف ظاهر عادة وعرفا وبلغ نصابا وهو عشرون مثقالا من الذهب الذى يساوى وزنه ٨٥ جراما من الذهب الخالص وحال عليه الحول وجبت فيه الزكاة بمقدار ٢,٥٪

مصارف الزكاة

● السؤال الرابع والثمانون ●

● هل تعطى المرأة المطلقة أو الأرملة زكاة الفطر لوالديها أو لأبنائها وهى تعولهم ؟

— يقول الله تعالى فى كتابه الكريم : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ (٦٠ التوبة)

ومصرف زكاة الفطر هو مصرف زكاة المال .. أى أنها توزع على الأصناف الثمانية المذكورة فى الآية السابقة .

وتأسيساً على ما تقدم فإن الأرملة أو المطلقة لا يصح لها أن تعطى زكاة الفطر الخاصة بها لا لأصولها ولا لفروعها ، فلا تعطى والديها ولا أبنائها .

الأرملة تدفع زكاة الفطر

● السؤال الخامس والثمانون ●

● هل تخرج المرأة الأرملة أو المطلقة زكاة فطر عن نفسها وأولادها ؟

— زكاة الفطر واجبة على كل فرد من المسلمين صغيرا أو كبيرا ، ذكرا أو أنثى، حرا أو عبدا. روى البخارى ومسلم عن عمر رضى الله عنه : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين » .

وتجب على الحر المسلم المالك لمقدار صاع يزيد عن قوته وقوت عياله يوما وليلة ، وتجب عن نفسه وعن تلزمه نفقته كزوجته وأبنائه وخدمه الذين يتولى أمورهم. وبناء على هذا وفي واقعة السؤال تجب الزكاة على الأرملة عن نفسها وعن أولادها وعن تلزمها نفقتهم .

أما المطلقة فإن كانت قد انقضت عدتها فحكمها حكم الأرملة . كما تجب زكاة أولادها فى هذه الحالة على أبيهم .

أما إذا لم تنقض عدتها فزكاتها هى وأولادها على زوجها حيث أن الزوجية مازالت قائمة بينهما .

الزكاة .. لزوجها

● السؤال السادس والثمانون ●

● ما حكم الدين في إخراج الزوجة زكاة مالها لزوجها ؟

— إذا كان للزوجة مال تجب فيه الزكاة فلها أن تعطى لزوجها من زكاتها إذا كان من أهل الاستحقاق لأنه لا يجب عليها الانفاق عليه وثوابها في إعطائه أفضل من ثوابها إذا أعطت الأجنبي . فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن زينب امرأة ابن مسعود قالت: يا نبي الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي فأردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . قال النبي صلى الله عليه وسلم: « صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم » رواه البخاري .

وهذا مذهب الشافعي وابن المنذر وأبو يوسف ومحمد وأهل الظاهر ورواية عن أحمد . وذهب أبو حنيفة وغيره إلى أنه لا يجوز لها أن تدفع له من زكاتها ، وقالوا إن حديث زينب ورد في صدقة التطوع لا الفرض .

وقال مالك : إن كان يستعين بما يأخذه منها على نفقتها فلا يجوز ، وإن كان يصرفه في

غير نفقتها جاز . وكل هذه الأقوال صحيحة
والأخذ بأى واحد منها جائز وصحيح شرعا
ولكننا نميل فى الترجيح إلى المذهب الذى ذهب
إليه الإمام مالك رحمه الله .

كيف تفتسل ؟

● السؤال السابع والثمانون ●

● ما هى الأمور التى توجب الغسل
عند النساء ؟

— يوجب الغسل عند المرأة أمور: منها
دم الحيض أو النفاس والولادة ولو بلا دم ..
والجنابة، وتحصل بأمرين أحدهما نزول المنى
سواء كان باللامسة أو الاحتلام أو الملاعبة
ونحو ذلك .

ويجب على المرأة التطهر بعد هذه الأشياء
أو بعضها بالافتسال بعد انقضاء هذا العذر .
ويشترط لذلك شروط : منها عدم الحائل ..
أى المانع من وصول الماء إلى جميع الشعر
والبشرة، وشروط صحته وهى: البلوغ .. والعقل ..
ونقاء المرأة من دم الحيض والنفاس .. والنية
عند الغسل .. وإزالة النجاسة وإيصال الماء إلى
جميع الجسم والبشرة .. ويسن الوضوء قبله ..

وبعد الغسل يجوز لزوجها أن يقربها ..
وفروضه: النية.. وتعميم الماء الطهور إلى
الجسد والشعر .

١٥ يوما أكثر مدة الحيض

● السؤال الثامن والثمانون ●

● كثيرا ما تتطهر المرأة من الدورة
الشهرية، وفي اليوم التالى ينزل عليها
بعض الدماء .. هل يستلزم ذلك
تطهرها مرة ثانية ؟

— إن كانت هذه المرأة لها عادة متقررة
تسير عليها ، لحديث أم سلمة رضى الله عنها :
أن استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى
امرأة تهراق الدم منها . فقال : « لتنظر قدر
الليالى والأيام التى كانت تحصى وقدرهن من
الشهر ، فتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستنفر
(تضع خرقة) ثم تصلى .

وإن لم تكن لها عادة متقررة فإنها يجب
عليها الأخذ بأكثر مدة الحيض وهى عشرة على
رأى البعض، أو خمسة عشر يوما على رأى
البعض الآخر ، والخمسة عشر أحوط ، فإذا
رأت الدم خلال هذه المدة فإنه يعتبر دم حيض

يمنع الصلاة والصوم وخلافه ويجب عليها
الطهارة بعد المرة الثانية .

أما إذا رأت الدم بعد هذه المدة فإنه يعتبر
دم استحاضة لا يمنع الصلاة ولا الصوم
وطهارتها في المرة الأولى كافية لقول الرسل
صلى الله عليه وسلم : (صلى ولو قطر الدم
على الحصير) .

إذا كانت من شهوة

● السؤال التاسع والثمانون ●

● هل يستلزم نزول إفرازات على
المرأة دون جماع مع زوجها اغتسالها
للتطهر ؟

— إذا نزلت هذه الإفرازات نتيجة شهوة
وجب الغسل.. لقول الرسول صلى الله عليه
وسلم : « إنما الماء من الماء ».

الباروكة مانع

● السؤال التسعون ●

● هل تمسح المرأة على الباروكة التي
تضعها على رأسها بالماء عند
الوضوء ؟

— لا يجوز المسح على الباروكة التى تضعها المرأة على رأسها عند الوضوء لأن المسح معناه الإصابة بالبلل .. ولا يتحقق إلا بحركة العضو الماسح ملصقا بالمسوح، والباروكة مانع من البلل للشعر المسوح ، كما لا يجوز المسح على الجوارب الشفافة عند الوضوء بل لابد أن تكون سميكة لا تشف الماء ولا يصل إلى ما تحتها .

لا تنفض ضفائرها

● السؤال الحادى والتسعون ●

● كيف تمسح المرأة شعرها عند الوضوء ؟ وكيف تغسله عند الاغتسال ؟

— تمسح المرأة على رأسها مثل الرجل عند الوضوء . وعند الاغتسال تصب الماء على رأسها ثلاث مرات ، وألا تنفض ضفائرها إن كان الماء يصل إلى أصول الشعر .. لحديث عائشة رضى الله عنها : « كنت أغتسل ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد وما أزيد على أن أفرغ على رأسى ثلاث إفراغات .

بول الصبي لا ينقض الوضوء

● السؤال الثاني والتسعون ●

● كثيرا ما يتبول الطفل الرضيع على أمه وتكون على وضوء .. فهل يفسد بول الرضيع وضوءها ؟

— المقرر شرعا أن بول الصبي الذي لم يأكل الطعام يكتفى في تطهيره بالرش .. لحديث أم قيس رضى الله عنها أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم بابن لها لم يبلغ أن يأكل الطعام وأن ابنها ذاك بال في حجر النبي صلى الله عليه وسلم، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضح به على ثوبه ولم يغسله غسلا. (متفق عليه) .

وعن علي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (بول الغلام ينضح عليه وبول الجارية يغسل) قال قتادة : هذا ما لم يطعما ، فإن طعما غسل بولهما .

ثم إن النضح إنما يجزئ مادام الصبي يقتصر على الرضاع ، أما إذا أكل الطعام على جهة التغذية فإنه يجب الغسل بلا خلاف ، ولعل سبب الرخصة في الاكتفاء بنضح بول الصبي هو ولوع الناس بحمله المفضى إلى كثرة بوله عليهم ومشقة غسل ثيابهم فخفف ذلك .

وعلى ذلك فإن بول الصبى وإن كان
الرسول صلى الله عليه وسلم قد أمر بنضح
الثياب عند وقوعه لا ينقض الوضوء .

خلاف فى رخصة العروس

● السؤال الثالث والتسعون ●

● هل صحيح أن العروس يباح لها
عدم غسل شعرها لمدة ثلاثة أيام
حفاظا على جمالها وبهائها ؟

— تعميم الجسد كله بالماء فرض عند
الغسل من الجنابة ، وعلى هذا اتفق أئمة الفقه
الأربعة .

ولا يجب على المرأة نقض شعرها أو
ضفائرها بل لها أن تكتفى بتحريك شعرها
حتى يصل الماء إلى باطنه .

ويرى فقهاء المالكية أنه لا بد للماء أن
يصل إلى ظاهر الجلد ، ويرخصون للعروس
بترك الطيب والزينة وعدم غسل الرأس ، وإذا
أرادت المرأة أن تحتاط وتتورع فى أمر دينها
فلتأخذ بأراء الأئمة الثلاثة بالألا تدع شيئا من
الزينة أو الطيب وأن تغسل رأسها دون فك
شعرها أو ضفائرها .

الحائض .. لا تقرأ القرآن

السؤال الرابع والتسعون •

● هل يجوز للحائض أو النفساء أن تذكر اسم الله أو تتلو بعض الآيات القرآنية عند الضرورة؟

— الأساس أن الحائض والنفساء والجنب لا يقرآن القرآن، لأن قراءة القرآن لا تكون إلا للطاهر من الحدث والنجاسة . ولكن أجاز لهم أن يذكرن الله سبحانه وتعالى ، وأن يقرآن بعض آيات قد تعودن قراءتها عند النوم أو عند الخروج إلى العمل ، ولا مانع أن يذكرن الله تعالى عند ابتداء الأكل وأن يحمدنه عند الانتهاء منه .

ولا يجوز لهم أن يذكرن الله سبحانه وتعالى ولا يقرآن آيات من القرآن الكريم بقصد الحفظ أو بقصد ورد صغير معتاد أول اليوم أو آخره .. فقد أبيع لهم قراءة القرآن إذا كانت هناك ضرورة قصوى كأن تكون طالبة عندها امتحان في القرآن الكريم ولا يمكنها تأجيله ، ففي هذه الحالة أجاز لها أن تقرأ القرآن للتعلم والتعليم .

المطبخ لا ينقض الوضوء

● السؤال الخامس والتسعون ●

● كثيرا ما تضطر المرأة وهى على وضوء إلى دخول المطبخ لغسل أطباق أو ما يشابه ذلك ؟ فهل ينقض ذلك وضوءها ؟

— للوضوء نواقض تبطله وتخرجه عن إفاضة المقصود منه .. وهذ النواقض هى: « كل ما خرج من السبيلين (القبل والدبر) مثل البول والغائط ، وكذلك الريح . والمنى والمذى والودى (وهما ماءان ينزلان عند تحرك الشهوة لا يجب فيهما الغسل) ، والنوم المستغرق الذى لا يبقى معه إدراك مع عدم تمكن المقعدة من الأرض .. وزوال العقل سواء كان بالجنون أو الإغماء أو السكر وسواء قل أو كثر ، ومس الفرج بدون حائل عند أكثر الفقهاء .

وبالنسبة لهذا السؤال فإن دخول المرأة المطبخ لغسل الأطباق أو ما شابه ذلك لا ينقض الوضوء ولا يجعله موضع الشك، لأن هذا العمل ليس فيه شىء من نواقض الوضوء السابق ذكرها .

المانيكير لا ينقض الوضوء

● السؤال السادس والتسعون ●

● هل ينقض طلاء الأظافر الوضوء؟
وهل يمكن تلافياً لذلك وضعه بعد
الوضوء؟

— مما لا شك فيه أن الإسلام دين
النظافة والطهارة، ولذلك أوجب على المسلم إذا
أراد الصلاة أن يكون طاهر البدن والثوب
والمكان، كما جعل الوضوء وسيلة لطهارة
البدن من الحدث الأصغر.

فإذا أرادت المرأة التزين لزوجها بطلاء
أظافرها فلا مانع من ذلك شرعاً ويكون بعد
وضوئها.

كما لا ينقض وضوؤها ما تضعه على
أظافرها من طلاء لأنه ليس من نواقض
الوضوء التي عددها الفقهاء، ولها أن تصلى
بهذا الوضوء ما شاءت من الفرائض والنوافل.

فإذا انتقض وضوؤها لسبب من الأسباب
الناقضة للوضوء وأرادت أن تتوضأ فلا بد من
إزالة ما على أظافرها من طلاء لأن ذلك يمنع
وصول الماء إلى الظفر فيكون حائلاً يمنع
وصول الماء إليه، وحتى يكون وضوؤها
صحيحاً يجب إزالته أولاً.

ختان البنات حسب المصلحة

● السؤال السابع والتسعون ●

● ما حكم الدين فى ختان البنات ؟

— اتفق الفقهاء على أن الختان بالنسبة للذكور من شعائر الإسلام، ومن الأحاديث النبوية الشريفة التى اعتمد عليها الفقهاء فى ذلك ما رواه الحاكم والبيهقى عن السيدة عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين فى اليوم السابع من ولادتهما .

وقد روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الفطرة : الاستحداد وهو إزالة شعر العانة ، والختان ، وقص الشارب ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار (رواه الجماعة) .

أما بالنسبة لختان المرأة (أو الخفاض) فقد وردت فى شأنه أحاديث كثيرة منها :

١ - حديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من أسلم فليختتن .

٢ - حديث أم عطية وكانت خافضة : «أسمى ولا تنهكى» رواه الحاكم والطبرانى والبيهقى وأبى نعيم .

٣ - حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا بلفظ : يا نساء الأنصار اختضبن غمسا واخفضن ولا تنهكن وإياكن وكفران النعم» رواه البزار .

٤ - ما رواه أحمد والبيهقى بسند: «الختان سنة للرجال مكرمة في النساء» .

وهذه الأحاديث الواردة في شأن المرأة فيها مقال يضعفها، وقد ذكر ذلك الشوكانى في (نيل الأوطار) ١/١١٣ ولكن لم يقطع ببطلانها أو يكذبها من حيث المتن .

٥ - حديث خمس من الفطرة ومنها الختان وهو صحيح لا كلام فيه وهو عام يشمل الذكر والأنثى .

وبناء على ذلك يكون الخلاف بالنسبة للمرأة في الوجوب والسنة المؤكدة ويبقى مطلق السنة بعمومها وهى تشمل الإباحة أو الجواز لأنه لم يرد نص واحد يتعلق بالنهى عن الفعل أو الحرمة. وعليه يكون الختان أو الخفاض بالنسبة للمرأة سنة تنظيمية يترك أمرها لصاحب الشأن حسب المصلحة بحيث إن كان فى الفعل مصلحة فهو مشروع له جائز، لأن أحكام الشارع كلها مبنية على مصالح العباد وإن كان فيه ضرر منع ولم يجز لأنه لا ضرر

ولا ضرار فى الإسلام، ونظرا لأن معرفة الضرر والمصلحة فى ذلك لا تعلم إلا بواسطة أهل الخبرة العدول وهم الأطباء المتخصصون فإن الأمر فى مجال الحكم الشرعى هنا يعود إليهم أولا .

القواعد من النساء

● السؤال الثامن والتسعون ●

● من هن القواعد من النساء - وهل يجيز الشرع لهن عدم إرتداء الحجاب أو أن يتكشفن على رجال أجنبية عنهن .

— القواعد من النساء هن اللاتى انقطع حيضهن ولا يلدن لكبرهن ، وعزفن عن الزواج لكبر سنهن، والعجائز اللاتى أيسن ولم يبق لهن مطمع فى الأزواج .

والمراد بالثياب الذى يضعن ويخلعن هى الثياب الظاهرة الذى لا يؤدى وضعها لكشف العورة كالجلباب السابغ الذى تغطى به المرأة ثيابها من فوق كالمحقة والملايا وكالرداء الذى يكون فوق الثياب. وعلى هذا فلا حرج عليهن أن يضعن ذلك فى وجود المحارم من الرجال وغير المحارم من الغرباء. غير متبرجات بزينة .

ولا يجيز الشرع لهن عدم إرتداء الحجاب وإنما يجب عليهن إرتداء الحجاب (الخمائر) حتى ولو كانت عجوزا لا رغبة لها ولا رغبة فيها .

● السؤال التاسع والتسعون ●

● ماهى الشخصيات النسائية التى تكن لها كل التقدير . وتعدّها مؤثرة فى التاريخ .

— الشخصيات النسائية التى نكن لها كل التقدير هى زوجات النبى صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنىن مثل خديجة وعائشة وحفصة . وفاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم . وكل من سلك طريقهن ومنجهن من المسلمات من بعدهن مما سجله التاريخ فى القديم أو الحديث.

وأمى يرحمها الله تعالى فقد كان لها الفضل الأول وكانت السبب المباشر فى اتجاهاى إلى هذا التعليم الدينى والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة والعمل على توحيد كلمة العرب والمسلمين والمواطنىن ولتحقيق الخير للجميع والأمن والسلام فى كل مكان منطلقا فى ذلك ومعتمدا على أحكام الشريعة الإسلامية

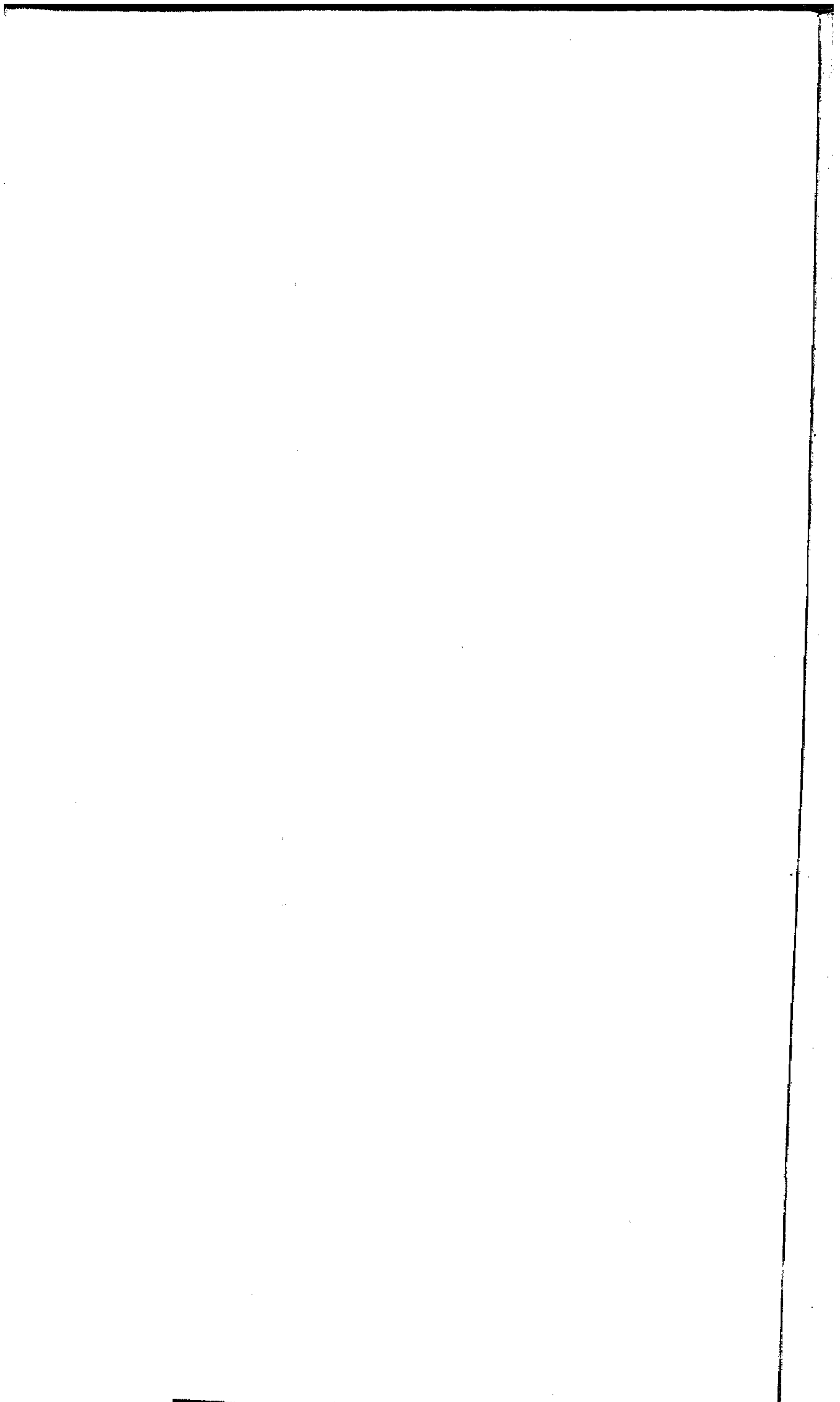
الغراء وتعاليم الإسلام السمحة التي تمقت
العصبية وتجمع بين البشر جميعا على المودة
والمحبة، ولا تفرق بين إنسان وإنسان من
حيث القيمة الإنسانية المشتركة بل على أساس
الجهد البشري والعمل الصالح الذي ينفع
البشرية جمعاء .

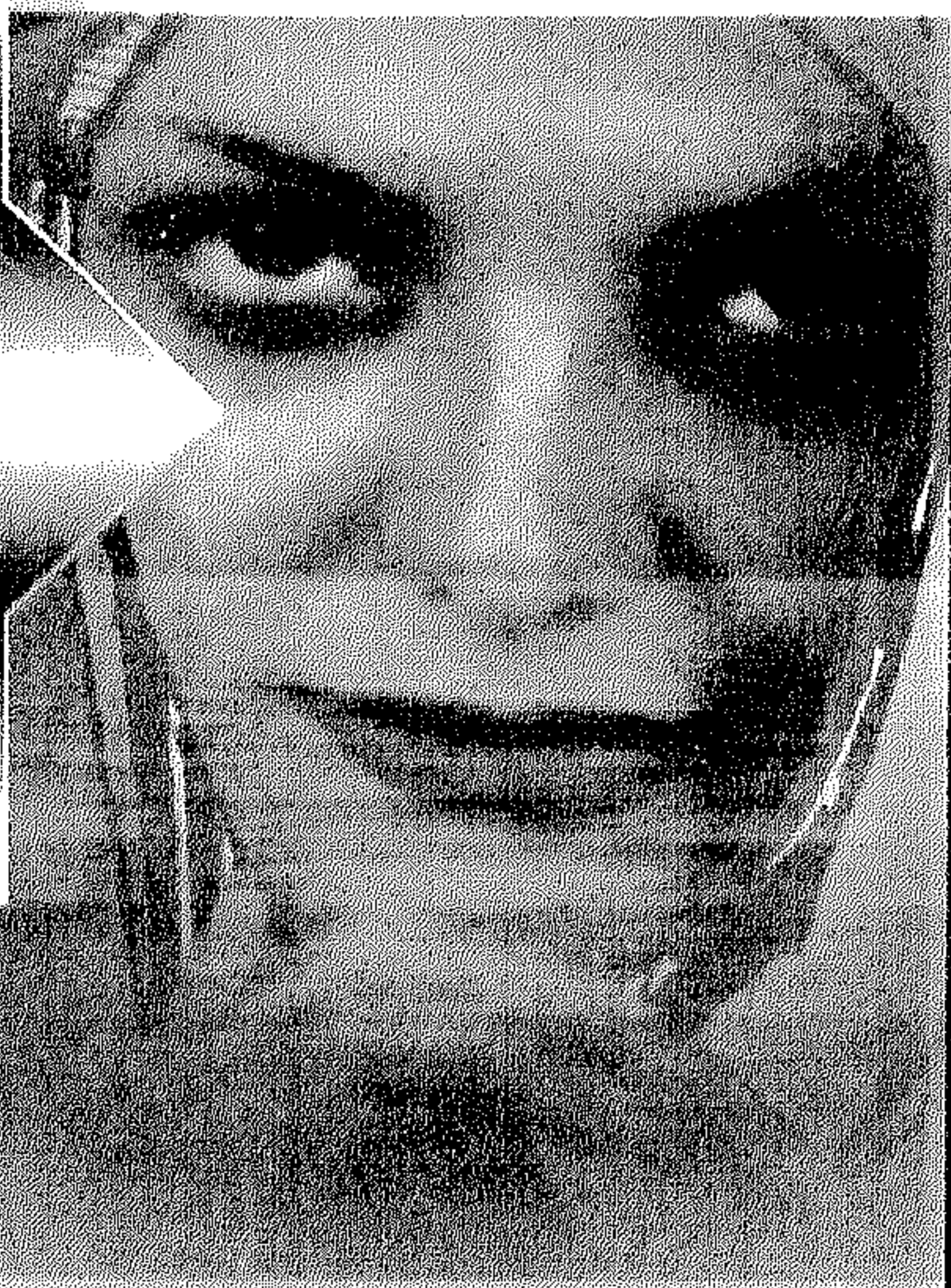
رقم الايداع ٧٧٣٥ / ٩٧

الترقيم الدولى I. S. B. N.

977 - 5152 - 22 - 4

طبع بمطابع دار أخبار اليوم





Bibliotheca Alexandrina



0392731

طبع بمطابع أخبار اليوم



مطابع النعاسه

